الوطن

يومية وطنية مستقلة

الحق في الإعلام من الحق في الحياة

أطفال فلسطين ضحايا إحتلال لا يعرف الرحمة

سفارة دولة فلسطين بالجزائر

Ambassade d'État de Palestine en Algérie

السبت 24 نوفمبر 2018 م الموافق لـ 16 ربيع الأول 1440 هـ

إعداد
خالد صالح (عز الدين)
khaled ezze dine

حياة يراد لها الموت

الأطفال الأسرى في السجون الصهيونية

■■ الاعتقال في سجون الاحتلال الصهيوني ليس سلبا للحرية فحسب، انه انتقام الشر ضد الفلسطيني الانسان.. والسلام.. الطفل والمرأة.. الرجل.. والشيخ.. العالم.. والزاهد.

■■ خالد عزالدين

في مسيرة السجان الملوثة بالعار ثمة حقيقة يرويها القيد القاسي الذي ادمى اعمار رجالنا ونسائنا. لكن العار الإسرائيلي تمادى في جبروته، ليصل السجان الصهيوني هذه المرة ليستهدف الأطفال دون سن الرشد او البلوغ.

هؤلاء الأطفال شهادات حية على استهداف الصهيونية لكل فلسطيني حي. وهي في نفس الوقت استراتيجية الجبناء الذين يتواروا خلف خوفهم. ويعرضون فرح لانتصارات صغيرة ووهمية حينما يعتقل طفل لم يبلغ الحلم ولم يهجر الفطام منذ زمن.

الأطفال الاسرى من كل بقعة وحي ومخيم ووادي وقرية في فلسطين دليل ادانة للسجان. نموذج لوحشية رأسمالية الاعلام العالمي التي تعنى بقضايا الحيتان في البحار. والأفاعي في صحاري افريقيا. والدببة في القطب الشمالي. وتتغافل عن قصد معاناة الآلاف من الأطفال الفلسطينيين الذين ارهقتهم الجدران الرطبة في السجون. واعياهم المرض وسوء التغذية. منسيون من عالم الاحياء. محجوبون عن الشمس والسماء والهواء وأحضان أمهاتهم وعناق أجدادهم ولهو أصحابهم.

الأطفال الفلسطينيون الأسرى قضية ضمير عالمي. هؤلاء الأطفال الذين يعانون ما يعانيه الكبار. المحرومون من زيارة ذويهم. الطامعون لوجبات تسد جوعهم. ومياه نظيفة. وحقائب مدارسهم. انهم الوجه الآخر من وحشية المحتل. صورة لصوت العدالة الفارغ للأمم والشعوب المتحضرة.

هؤلاء الأطفال الصغار.

يدعوننا الآن. يستغيثون بكل آدمي على وجه الأرض. أن نعيد اليهم طفولتهم وانسانيتهم. ونجمع لهم انفاس رئاتنا ليستعيدوا حرياتهم. يدعوننا الآن لإعادة ترتيب اولوياتنا. باختصار فرديتنا امام فضاء الحضور المشرف للعطاء والمساندة الجماعية. ان نستعيد همتنا وكرامتنا ونخوتنا فننتصر لهم امام جلاد عبثي سادى وشاذ ومعن في تجربة الموت على كل ما هو فلسطيني. واستمرار دهس احلامنا كاملا هانت وهان عليها الوجع والحزن والهزيمة.

الأطفال الاسرى هي حكاية لن نجدها الا في دولة امنت العقاب فأساءت الادب وامتطت طهر الباطل وتعسفت في ظلالها وسرقت في واضحة النهار حقنا في العيش والصلاة والعبادة والحب والغضب والامل والحياة.

مئات من أطفالنا الاسرى في سجون العدو الصهيوني الفاشي . قضية تستوجب نصرتهم. وتفرض واجبا حده الأدنى ان نبعث إليهم املا بأنهم في بؤبؤ العين وسويداء القلب. ان نقارع في كل حدب وصوب من اجل اسنادهم ورفع عزائمهم. ان نقف في كل ساحة قانونية دولية او إقليمية. وفي كل فضاء اعلامي. وفي كل محفل سياسي. وفي كل منظمة محلية او إقليمية او دولية. ان نخصص جزء من جهدنا لنبعث إليهم وصالنا وحرصنا ودعمنا.

لنا كلمة

أطفال فلسطين .. ضحايا إحتلال لا يعرف الرحمة

إلى أطفال فلسطين الذين سدّوا السماء بأحجارهم
ورفعوها عاليا كمشاعل حرية لا تنطفئ،
الذين أَوْقَدُوا من غضبهم محارق للاحتلال
وكانوا سهاما تندفع من نِبال الوطن الجريح دون رحمة.
إلى أطفال وَأَدُوا أحلام الطفولة في أرواحهم حتى لا تعيق كهولتهم الصغيرة
حتى يكبروا في حلم الشهادة والتحرّر كما حَلُمَ الكبار .. كبار الوطن.
إلى أطفال فلسطين الذين خَبِرُوا المعتقلات قبل المدارس
وأحبّوا الورد سرّا لأنهم جُبلوا على عشق الحجر،
فكيف بطفل يستشعر خيانة الحجر- الرفيق في حب الورود ألاّ يكون فارسا من فرسان هذا الوطن.

هيئة شؤون الأسرى والمحررين

350 طفلا لا زالوا محتجزين في سجون الإحتلال الإسرائيلي

طالب رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين اللواء قدري أبو بكر اليوم الأربعاء، المجتمع الدولي بالتحرك الفوري لإنقاذ الطفولة الفلسطينية التي تنتهك وتستهدف من قبل الإحتلال الإسرائيلي، في تحدي وخرق واضح لكل المواثيق والقوانين الدولية، والإتفاقيات الموقعة وعلى رأسها إتفاقية حقوق الطفل.

مطالبة اللواء ابو بكر جاءت بمناسبة يوم الطفل العالمي، الذي يصادف في العشرين من نوفمبر من كل عام، وذلك إستنادا الى عام 1959 عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل، وكذلك عام 1989 عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل.

وكشف اللواء أبو بكر أنه "يقبعُ نحو 350 طفلا فلسطينيا في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي، بينهم فتيات قاصرات، وأطفال يقبعون في مراكز ومؤسسات إسرائيلية خاصّة بالأحداث كون اعمارهم أقل من 14 عاما، فيما جرى اعتقال ما يقارب (400) طفلا على الأقل منذ مطلع العام الجاري 2018.

ودعا اللواء ابو بكر المؤسسات الحقوقية والإنسانية لممارسة كل اشكال الضغط للحد من جريمة الإستفراد بالاطفال الأسرى في سجون الإحتلال، لأن الهجمات والإعتداءات الاخيرة التي تعرضوا لها من قبل إدارة السجون خلقت لدينا قلقا حقيقيا على حياتهم وأوضاعهم الحياتية والنفسية.

■■ معلومات وبيانات عن الأسرى الاطفال في سجون الإحتلال

أوضحت الهيئة وفقا لتقرير أعد مسبقا بالتعاون مع المؤسسات العاملة في شؤون الأسرى أن "سلطات الاحتلال أصدرت أكثر من 110 قرارا بالاعتقال المنزلي بحقّ أطفال غالبيتهم من القدس؛ منذ بداية شهر كانون الثاني/ يناير 2017 و«حوّلت 25 طفلا منهم للاعتقال الفعلي بعد انتهاء فترة الاعتقال المنزلي".

واضافت الهيئة "أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنفّذ العديد من الانتهاكات بحقّ الأسرى الأطفال منذ لحظة إلقاء القبض عليهم والطريقة الوحشية التي يتم اقتيادهم بها من منازلهم في ساعات متأخرة من اللّيل، وتوصف هذه الانتهاكات بالجرائم، ومنها إطلاق الرصاص الحيّ بشكل مباشر ومتعمّد خلال عمليات الاعتقال، نقلهم إلى مراكز التحقيق والتوقيف وإبقائهم دون طعام أو شراب، استخدام الضرب المبرح، توجيه الشتائم والألفاظ البذيئة إليهم، تهديدهم وترهيبهم، انتزاع الاعترافات منهم تحت الضغط والتهديد، إصدار الأحكام غيابيا، فرض أحكام وغرامات مالية عالية، وغير ذلك من الانتهاكات اليومية ".

وأشارت الهيئة إلى إن "إسرائيل اعتقلت منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر عام 2000، ما لا يقل عن 7000 طفل فلسطيني، كما أن العديد من الأطفال الذين اعتقلوا وهم أقل من السّن القانوني اجتازوا سن الثامنة عشرة وما زالوا في الأسر. ومنذ انطلاق الهبّة الشعبية في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2015، ارتفع عدد الأطفال الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي إلى أعلى مستوى له منذ شهر شباط/ فبراير 2009، ووصل إلى أكثر من 400 طفل في بعض الأحيان، وكان من بينهم 116 طفلا تراوحت أعمارهم بين 12 و15 عاما، وهو أعلى رقم مسجّل منذ شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2008، العام الذي بدأت فيه 'مصلحة السجون الإسرائيلية' بالإفصاح عن أعداد الأطفال المعتقلين لديها".

ومنذ العام 2015 شهدت قضية الأسرى الأطفال العديد من التحوّلات الأخرى، منها إقرار عدد من القوانين العنصرية أو مشاريع القوانين، والتي تشرّع إصدار أحكام عالية بحق الأطفال، وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من عشر سنوات، وحتّى الحكم المؤبد".

نورهان عواد تدخل عامها الرابع في سجون الإحتلال الإسرائيلي

تدخل الأسيرة المقدسية نورهان عواد عامها الرابع في سجون الإحتلال الإسرائيلي وقد قضت محكمة الاحتلال المركزية في القدس على الأسيرة نورهان عواد التي تبلغ من العمر (16)بالسجن لمدة (13)عاما ونصف وغرامة مالية قدرها (8000)دولار أمريكي بزعم محاولتها تنفيذ عملية طعن في القدس المحتلة.

يذكر أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت الأسيرة نورهان في 23– تشرين الثاني 2015 بعد إطلاق النار عليها واصابتها بثلاث طلقات ،واعدام إبنة عمتها التي كانت برفقتها ،وقد عانت الأسيرة نورهان من إصابتها والإهمال الطبي داخل المعتقلات.

وتقبع الأسيرة الأن في معتقل هشارون ،وقد تمكنت من تحصيل شهادة الثانوية العامة بمعدل (94٪) رغم الإنتهاكات والمضايقات من قبل السجان.

سلطات الاحتلال اعتقلت أكثر من (900) طفل منذ بداية العام الحالي 2018

■■ نادي الأسير الفلسطيني

قال نادي الأسير الفلسطيني أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت (908) من الأطفال الفلسطينيين تقل أعمارهم عن (18) عاماً، وذلك منذ بداية العام الحالي 2018 وحتى نهاية شهر تشرين الأول / أكتوبر 2018.

وجاء تقرير نادي الأسير بمناسبة يوم الطفل العالمي الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر.

وذكر نادي الأسير أن قرابة (270) طفلاً تواصل سلطات الاحتلال اعتقالهم في معتقلي "مجدو، وعوفر"، إضافة إلى جزء آخر من أطفال القدس تحتجزهم في مراكز خاصة.

وأوضح نادي الأسير في تقرير صدر عنه مجموعة الانتهاكات التي تنفذها سلطات الاحتلال بحق الأطفال خلال عملية اعتقالهم والتي تبدأ منذ اللحظة الأولى على اعتقالهم بطريقة وحشية واقتيادهم من منازلهم في ساعات متأخرة من الليل؛ وسُجلت عشرات الحالات تحديداً بعد عام 2015 لأطفال أطلقت قوات الاحتلال النار عليهم بشكل مباشر ومتعمد خلال عمليات اعتقالهم. يُضاف إلى ذلك نقلهم إلى مراكز التحقيق والتوقيف وإبقائهم دون طعام أو شراب، واستخدام الضرب المبرح بحقهم، وتوجيه الشتائم والألفاظ البذيئة إليهم، وتهديدهم وترهيبهم، وانتزاع الاعترافات منهم تحت الضغط والتهديد، وإصدار الأحكام غيابياً، وفرض أحكام وغرامات مالية عالية.

وأشار نادي الأسير إلى أن الانتهاكات تتواصل بحق الأطفال خلال فترة احتجازهم في المعتقلات، منها حرمان الطفل من استكمال دراسته، إضافة إلى حرمان جزء منهم من زيارة العائلة، أو الحصول على علاج مناسب لمن يعاني من أمراض تحتاج إلى رعاية ومتابعة طبية حثيثة.

ولفت نادي الأسير إلى أنه ومنذ العام 2015؛ شهدت قضية الأسرى الأطفال العديد من التحولات، منها إقرار عدد من القوانين العنصرية أو مشاريع القوانين، والتي تُشرع إصدار أحكام عالية بحق الأطفال، وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من عشر سنوات، وحتى الحكم المؤبد.

وخلال هذا العام كانت قضية الفتى حسان التميمي من بلدة دير نظام الأبرز على سياسة الإهمال الطبي التي يواجهها الأطفال في معتقلات الاحتلال، والتي تسببت بفقدانه لبصره خلال فترة اعتقاله.

وجدد نادي الأسير مطالبته للمؤسسات الحقوقية الدولية ببذل جهود أكبر لحماية الأطفال الفلسطينيين، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف".

الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تتبنى قرارا حول الأطفال الفلسطينيين الأسرى

شارك وفد المجلس التشريعي الفلسطيني برئاسة الدكتور برنارد سابيلا وعضوية الدكتورة سحر القواسمي، ومن الطاقم الإداري تحسين علاونه في الإجتماعات الدورية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المنعقدة في مدينة ستراسبورغ الفرنسية ما بين 8–12 تشرين أول/اكتوبر 2018.

وكان من بين البنود التي ناقشتها الجمعية بكامل هيئتها معاملة الأطفال الأسرى الفلسطينيين في النظام القضائي الإسرائيلي، وأشارت السيدة ليليان باسكيه– وهي نائب في البرلمان السويسري وتشغل حاليا رئاسة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا– في التقرير الى أن الدفاع عن حقوق الانسان وخاصة الأطفال هي أولوية للجمعية، وأن معاملة الاطفال الاسرى في النظام القضائي الاسرائيلي هي عائق للوصول الى السلام والتسوية السياسية . كما أوضحت ان الاسباب التي اعتقل الاطفال من اجلها يجب ان لا تعطي عذرا لاساءة معاملتهم.

وأدان معظم المتحدثين النظام القضائي الإسرائيلي الذي ينتهك أبسط حقوق الطفل الفلسطيني وطالبوا الحكومة الاسرائيلية بالتنسيق مع منظمة اليونيسيف والصليب الأحمر الدولي لتصويب الأوضاع غير المقبولة إنسانيا بموجب القانون الدولي والمتمثلة في الإجراءات الاسرائيلية بحق أطفالنا الفلسطينيين التي اعتبرها البعض بانها ترقى الى مستوى جريمة حرب.

وفي نفس الجانب تحدث النائب سابيلا عن التقاعس الإسرائيلي والمقصود في تجاهل حق الأطفال الفلسطينيين، وذكّر بكيفية معاملة القاصرين الفلسطينيين بأساليب لاإنسانية ملقيا اللوم على فشل الساسة الإسرائيليين في انتهاج سياسة سلام ، فهم يؤكدون على عنجهية القوة والتنكر لأبسط الحقوق الإنسانية وبخاصة حقوق الأطفال. ودحض د. سابيلا فكرة أن البالغين هم من يدفعون الأطفال لمواجهة الجنود قائلا بان البيئة التي يعيشها أكثر من 40٪ من شعبنا الفلسطيني، وهم الأطفال، هي بيئة عنف ومواجهة وبالتالي طالما الاحتلال قائما فإن عواقبه هي مزيد من العنف والمواجهة.

ودعا دول أوروبا للتأكيد على حل الدولتين قائلا " إن حل الدولتين هو مخرج من المأزق الذي وضعتنا فيه السياسات الاسرائيلية الرافضة لحقنا الطبيعي في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية".

من جانبها، ذكرت د. سحر القواسمي أن انتهاك حقوق الطفل الفلسطيني له أشكال متعددة ابتداء من حقه الاساسي في الحياة، وذكرت كيف يتم قتل الاطفال الفلسطينيين من قبل جنود الاحتلال بذرائع عمليات طعن ونادرا ما تجد ضحايا من الجانب الاسرائيلي. واشارت الى ما يقوم به المستوطنون من قتل للاطفال كما حدث مع كل من محمد أبو خضير وعائلة الدوابشة وأن التحريض على ذلك ياتي من الكنيست الاسرائيلي، حيث سبق حرق الطفل أبو خضير متطرفة لقتل الاطفال الفلسطينيين.

وأشارت القواسمي الى أن انتهاك حقوق الطفل يشمل ايضا اطفالا دون سن 12 عاما ويتم فرض حبس منزلي على الاطفال في بيوت غير بيوتهم مما يؤدي الى حرمانهم من الدراسة واللعب وممارسة حياتهم الطبيعية والعيش مع ذويهم.

وأكدت ان النظام القضائي الاسرائيلي يتعامل بازدواجية المعايير حيث ان الفلسطيني متهم الى ان يثبت عكس ذلك، وجندي الاحتلال وجرائم المستوطنين لا يحاسَب عليها لانهم فوق القانون.

وتحدثت القواسمي أيضاعما يحدث على حدود قطاع غزة حيث القتل العشوائي وإصابة عشرات الأطفال واستشهادهم، مضيفة أن السياسة الإسرائيلية التي تتنكر لأبسط حقوق الطفل الفلسطيني هي جزء من السياسة الاسرائيلية التي تتنكر لحقوق شعبنا الفلسطيني. وطالبت د. القواسمي دول أوروبا وبرلمانها في دعم حق الشعب الفلسطيني في التحرر الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

هذا وقد شارك النائب قيس زيادين من البرلمان الأردني بمداخلة قال فيها : " أن الاوضاع الحالية في الاراضي الفلسطينية المحتلة غير مقبولة مطلقا، ليس فقط بما يتعلق بحقوق الأطفال الفلسطينيين، وانما كافة الحقوق الإنسانية والدولية. وطالب زيادين برلمانات أوروبا الالتزام بقضايا حقوق الإنسان في فلسطين والتأكيد على أن انتهاكات اسرائيل مرفوضة وتضر باحتمالات التسوية السياسية القائمة على حل الدولتين.

وكانت مداخلات النواب الأوروبيين لافتة للنظر واستند العديد منهم على معطيات واحصائيات من المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني التي وثقت الانتهاكات بحق الأطفال الفلسطينيين في المحاكم الاسرائيلية وفي الممارسات المرتكبة ضد الأطفال الأبرياء.

شيطنة الاطفال ... نتفوا وحرقوا شعرهم واقتادوهم عراة

■■ بقلم عيسى قراقع
عضو المجلس التشريعي
رئيس هيئة شؤون الاسرى والمحررين سابقا

المخيلة الاسرائيلية تقدم صورة رهيبة ومخيفة للعذاب الذي يتعرض له الاطفال القاصرين منذ لحظة اعتقالهم وخلال استجوابهم في غرف ومراكز التحقيق.

دولة اسرائيل المحتلة هي ملكة التعذيب والتفنن به في العالم، المشرعة له، والذي اصبح منهجا وسياسة وجزء من الممارسة اليومية لمحققيها وجنودها في التعامل مع المعتقلين الفلسطينيين.

المحققون والجنود الاسرائيليون تنفتح اعضاؤهم في الظلام، في أعماقهم طبقة فوق طبقة من الظلمة، أصوات خشنة ووحوش جائعة كثيفة الشعر، تجأر وتنقض على كل طفل قاصر، يمارسون العنف بطريقة وحشية بحيث تحول الى عنف مرضي أصاب المؤسسة والمجتمع في اسرائيل.

المحققون الاسرائيليون يشيطنون الطفل، لا يطيقونه، لا يروه طفلا ، يكشرون عن انيابهم، يبحثون عن وسائل لاصطياد الطفل، ايقاع الآلام في روحه وجسده، يستنفر الحيوان في داخلهم، فالذين أمامهم ليسوا بشرا، يسلخون روح الطفل حيا ويتركونه هلعا مرعوبا يصرخ و تستولي عليه نوبات الهستيريا ، ولا يكفون حتى تبلغ الضحية ابشع درجات التهدم والتقوض وبلوغ المحققين آخر مراحل النشوة المجرمة.

شيطنة الاطفال المعتقلين هو ما يحدث في عتمة السجون ومراكز التحقيق، وهذا ما جرى مع ثلاثة أطفال قاصرين من سكان قرية قباطيا قضاء جنين وهم عز الدين سباعنة وعلي كميل وأحمد كميل الذين تعرضوا للتعذيب وقتلهم من الداخل دون قتلهم جسديا.

الأطفال الثلاثة تحدثوا عن اعتقالهم ظهرا قرب الحاجز العسكري في سالم والهجوم الوحشي عليهم من قبل 30 جندي بطحوهم وضربوهم ودعسوا عليهم، جردوهم من ملابسهم واقتادوهم عراة امام الناس، مشوا بهم مسافة طويلة وهم عراة ، انه تعذيب علني لا أخلاقي أمام الجمهور وذلك في محاولة لأرهاب الناس كلهم وإجبارهم على أن يقوموا بانفسهم باختزال حياتهم وتطلعاتهم لكي لا يواجهون المصير ذاته.

الاطفال الثلاثة حشروا داخل كونتينر في معسكر سالم العسكري وهم عراة، وهناك بدأ الجنود والمحققون يتفننون في تعذيبهم، نتف وقلع شعرهم وحرقه بشكل متدرج، انها تسلية يقومون بها وسط الآلام المبرحة والدهشات المفجعة لأطفال وقفوا في غابة الوحوش.

رائحة شعر محروق، رائحة جهنم داخل الكونتينر، أجسام صغيرة تشتعل رؤوسها، هي لعبة التعذيب، يتقن الجلادون عملهم ، لا يتسببون في موت الضحية، الموت الداخلي هو المطلوب وليس الموت الجسدي، والمحققون فقدوا السيطرة ، زعقوا وتحولوا الى حيوانات وفقدوا ارادتهم في أن يكونوا بشرا لها نوازع إنسانية او اخلاقية ، لقد حولتهم دولتهم الى وحوش وشوهتهم.

الاطفال الثلاثة المنتوفي والمحروقي الشعر، العراة، يتعرضون للضرب والصفعات والركلات والدعس والشتائم، رؤوسهم تهشمت وضربت، بطحوا على الارض، تم الدوس على ظهورهم ورؤوسهم وأياديهم، أصوات دبسات ترتطم باللحم البشري، تتلوها صرخات مشحونة بالالم والعذاب.

شيطنة الاطفال المعتقلين وتجريدهم من طفولتهم وصفتهم الانسانية من قبل حكومة اسرائيل المحتلة والتي اصبح جزء من نظامها وقوانينها وسلوكها يذكرني بمسرحية الكاتب (أزادلو دراغون) بعنوان (الرجل الذي صار كلبا) وعملية التحول الممنهجة والمنتظمة ايدلوجيا وفكريا ومهنيا التي اصابت دولة الاحتلال وتحولت بشكل فظيع ومريع الى دولة طاغية واكثر وحشية وفاشية في المنطقة.

الصحفية الاسرائيلية عميرة هس كتبت: يغطون رأس المعتقل بكيس نتن، يمضي ايام دون ان ينام ودون طعام ودون السماح له بالوصول الى المراحيض، وكل ذلك مصحوب بإذلال نفسي، يقول المحقق : عندما نطلق سراحك لن تكون رجلا، لن تنجب الاطفال، سناتي الى زوجتك وامك ونغتصبهما امام ناظريك

لم اعد طفلا منذ الآن

اصدار يوثق شهادات تعذيب وتنكيل بحق الاسرى القاصرين

اصدرت هيئة شؤون الاسرى والمحررين كتابا يوثق مئات الشهادات الصدرة عن الاطفال القاصرين في سجون الاحتلال نلقلها محامو هيئة الاسرى تتعلق بتعرضهم لشتى انواع العنف والتعذيب والتنكيل منذ لحظة اعتقالهم على يد جنود الاحتلال وخلال استجوابهم في مراكز التحقيق الاسرائيلية. واشار الكتاب التوثيقي الى عشرات الاساليب العنيفة التي تعرض لها الاطفال الاسرى والتي تخالف كل المواثيق الدولية والانسانية ومنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقية حقوق الطفل العالمية، واتفاقية جنيف الرابعة والقواعد النموذجية لمعاملة السجناء، والمعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ومعاهدة مناهضة التعذيب وقواعد حماية الاحداث المجردين من حريتهم وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وتناولت شهادات القاصرين الاسرى العديد من الممارسات التعسفية الخطيرة التي جرت معهم خلال اعتقالهم ومنها:

- الضرب المبرح بكافة اشكاله بالبنادق والارجل والايدي والدبسات والخوذ الحديدية والنعال الحديدية والدعس بالبساطير.
- الحرمان من النوم والطعام وقضاءالحاجة.
- العزل في زنازين سيئة ورطبة.
- التهديد باعتقال احد الاقارب كالام والاب والاخوة والاخوات.
- التحرش الجنسي والتهديد بذلك.
- عدم السماح لأحد الوالدين بحضور التحقيق .
- التعرية من الملابس
- الشبح في اوضاع مؤلمة وقاسية.
- الشتائم البذيئة والمهينة.
- عدم تقديم العلاج للمرضى والمصابين والمساومة على ذلك مقابل العلاج.
- شد القيود وربطها بطريقة مؤلمة.
- اطفاء السجائر في اجسام الاطفال.
- استخدام الصعقات الكهربائية في التحقيق .
- استخدام الكلاب المتوحشة خلال الاعتقال.
- التلذذ والسخرية بإهانة الاسرى والتقاط صور معهم.
- المعاملة السيئة خلال نقل القاصرين للمحاكم.
- الحبس المنزلي فترات محددة.
- ابعاد القاصرين عن مناطق سكنهم.
- الحرمان من رؤية المحامي فترة طويلة .
- تحقيقات ميدانية في مراكز الجيش او المستوطنات .

واكدت هيئة الاسرى ان نسبة 100٪ من الاطفال الذين اعتقلوا تعرضوا للمعاملة المهينة والحاطة بكرامة ، وان 90٪ منهم اعتقلوا من بيوتهم وبعد منتصف الليل.

وأشارت هيئة الاسرى ان الاطفال القاصرين تعرضوا لمحاكمات جائرة في المحاكم العسكرية الاسرائيلية باصدار احكام عالية بحقهم مصحوبة باحكام دفع غرامات مالية باهظة.

وقالت هيئة الاسرى ان حكومة الاحتلال الاسرائيلي شرّعت قوانين تعسفية وعنصرية بحق الاطفال تسمح باعتقالهم من اعمار 12 عام ورفع سقف الاحكام بحقهم.

أقبية التحقيق ومراكز التوقيف وسجني عوفر ومجدو تكتم على أنفاس 300 طفلاً

مكتب إعلام الأسرى

■■ إعلام الأسرى

ليس غريباً أن يعيش العالم جهلاً لا مبرراً عن ما يعانيه الشعب الفلسطيني، وأن يعزل نفسه بعيداً عن قضاياه باسم حقوق الإنسان والطفل التي ستقف في وجه أي اعتداء ضد أي طفلٍ في هذا العالم، فمشهد السائح الأمريكيّ هال بورتيون وهو يطالع إحدى الصحف وينظر لتقرير إحصائي حول عدد الأسرى في سجون الاحتلال يشهد بأن فلسطين تعيش بمعزلٍ كبير عن العالم، حين قال: لا يمكن أن يكونَ هذا صحيحاً، أين حقوق الطفل والمؤسسات العالمية من هذا الأمر.

قرابة **300** طفلاً موزعون ما بين سجني عوفر ومجدو ومراكز التحقيق والتوقيف، ولم يحرك أحدٌ ساكناً بذريعة أن أطفال فلسطين مختلفون، يكبرون قبل أوانهم، فلم تقم قائمة لمنظمات حقوق الطفل وحقوق الإنسان، ولم تتخذ تدابير باسم الأعداد المتزايدة للأسرى الأطفال، ولا شهدت تقارير المراكز التي تعنى بشؤون الأسرى حول الانتهاكات التي تمارس بحق الطفولة الفلسطينية أثناء الاعتقال وخلال التحقيق اهتماماً، حتى أن فرض الأحكام اللامنطقية والغرامات الباهظة التي يتم توثيقها إعلامياً لم تحرك شعرة في ضمير أحد.

■■ قصصٌ لا خيالية

العدد **300** ليس عدداً خيالياً، أطفالٌ كان يجب أن يحصلوا على كامل حقوقهم، لا أن يشعروا أن عليهم أيضاً واجب الدفاع عن وطنهم بأعمارهم وعلمهم وألعابهم، فمن سيُنسي مثلاً الطفل شادي أنور فراح (**14**عاماً) تفاصيل الثلاث سنوات التي قضاها في مراكز خاصة في القدس، انقطاعه عن حقه الطبيعي في التعليم، هوايته في ركوب الخيل، حلمه بأن يصبح مهندساً والذي ربما غيرته له سنوات الأسر.

شادي فراح، أصغر طفلٍ في سجون الاحتلال، على موعدٍ مع نيلهِ الحرية نهاية هذا الشهر، لهفة أمه وفرحها لا يمكن أن تصفها الكلمات، استعداداتها لاستقباله وسعادة قلبها، ولاحقاً بذلها الجهد الكبير من أجل أن ينسى شادي هذه السنوات، المحاكم وتكبيل يديه وعمر ال12 الذي أصبح فيه قصة وطن، كانت أمه الجندي المجهول الذي وقف في معركته تماماً كقصة **300** أم يقفن وحدهن في وجه قرارات السجون.

مشهد أم مجاهد أبو عليا الذي يمكن تخيله إن استمعت لوصفها عن لحظة اعتقال نجلها الذي لا زال موقوفاً، معتصم أبو عليا(**18**عاماً) من سكان قرية المغير، قضاء مدينة رام الله، يجلب شهادات المئات من الأطفال حول أساليب الاعتقال الوحشية ولاحقاً التحقيق اللاإنساني، فقد تعرض أبو عليا قبل اعتقاله، وعلى مرأى من عائلته التي نالها ما نالها من الضرب أيضاً، للضرب المبرح، ولم يكن الاعتقال على يد جنود اعتياديين، وبدا لوالدته التي وصفت ملابسهم أنهم وحدات خاصة وأكدت أساليب اعتقالهم وضربهم على كلام أمه علاوةً على خلع أبواب المنزل لحظة الاقتحام بعد منتصف الليل.

هذه القصص الوحشية من سنوات العمر الضائعة وأساليب التنكيل ترافق أصحابها حتى بعد حريتهم وليس أدلّ على ذلك من قصة الطفل أسامة زيدات(**16**عاماً) من سكان بلدة بني نعيم، قضاء مدينة الخليل، فأسامة نال حريته بعد اعتقاله بتاريخ **2016/9/23**، بعد قضاء **4** أشهر في الأسر.

أربعة أشهر فقط، كانت كفيلة لتجعل عائلة زيدات تلاحق حتى اليوم كافة الوسائل من أجل علاج نجلها، فقد تعرض لحظة اعتقاله إلى إطلاق رصاص حي على قدميه من مسافة صفر، وأمضى مدة اعتقاله في أحد أقسى أماكن الاعتقال بالنسبة للأسرى في ما يصطلحون على تسميته بمسلخ سجن الرملة، ولا تزال أيضاً والدته الجندي المجهول وراء حريته وعلاجه حتى هذا اليوم.

في ذات المكان الذي قضى فيه زيدات أربعة أشهر مجحفة لا تتناسب مع سنه ولا إدراكه لقضيةً بلاده، يقضي اليوم الطفل الجريح عز الدين كراجة(**17**عاماً) مدة توقيفه، على أن وجوده في عيادة الرملة يضمن له العلاج في حين تؤكد كافة التقارير أن أوضاع الأسرى المرضى في سجن الرملة تزداد سوءاً كل يوم، وربما قيل لعائلته مثل ما قيل لأم أسير مقدسي لقد أصبح رجلاً في حين تود العائلة أن تستعيده كما هو، وأن لا يصبح أحمد مناصرة آخر يكبر بين كل صورةٍ وصورة وتكبر في عينيه أوجاع القيد والانتظار.

الأسير كراجة لا زال موقوفاً منذ عام، تثار قضيته حين يحين موعد محاكمته ثم تدمل عائلته الجرح، الأسير كراجة تعرض لإطلاق الرصاص الحي في منطقة الصدر والحوض والكتف، إصابات لا تستدعي وجوده في الرملة بل في مستشفى خاص، ورصاصات لا تزال في جسده ترافقها آلامٌ وحده كراجة من يستطيع وصفها فقط.

14 محاكمة للأسير كراجة وتوقيفٌ لعام وملفٌ صحيٌ مهمل تستدعي أن تقف مؤسسات حقوق الإنسان عند مسؤولياتها، علاوةً على مؤسسات حقوق الطفل والقوانين التي تنص على أن تقييد حرية الأطفال يجب ان يكون قصيراً، وأن لا يمتد لأشهر فماذا عن السنوات، أحمد مناصرة(**12**عاماً) يقضي حكماً مدته **9** سنوات ونصف، محمد عبيدات(**16**عاماً) يقضي حكماً مدته **25** عاماً، عثمان شعلان(**18**عاماً) يقضي حكماً مدته **9** سنوات، عماد حرز الله(**18**عاماً) وحكمه **4** سنوات، والطفل المريض بمرض تآكل الفخذ أنس حمارشة(**17**عاماً) والذي يقضي حكماً مدته عامين، واللائحة تطول والأحكام والغرامات لم يعد يعيقها سن الطفولة.

■■إحصائيات

تشير الإحصائيات والدراسات إلى أن الاحتلال اعتقل ما يزيد عن **900** طفل منذ مطلع هذا العام، فقد شهد شهر يناير على اعتقال **351** طفلاً بينما وصل إجمالي عدد الأطفال المعتقلين حتى شهر يونيو **270** طفلاً تعرفهم القوانين بأنهم الأطفال ما دون سن ال**18** عاماً، بمعدل **90** طفل ما بين شهر وآخر. (عدد الاسرى الاطفال حتى تاريخ صدور الملحق يتجاوز **300** طفل غى سجون الاحتلال الصهيونى)

يتوزع الأطفال على كل من سجن عوفر ومجدو في حين لا يزال من هم موقوفون منهم في مراكز التوقيف والتحقيق، وقد أجبرت أعدادهم المتزايدة إدارة سجن عوفر وإدارة سجن مجدو على افتتاح أقسام أخرى لاستيعاب أعدادهم، في الوقت الذي لا تراعى فيه أعمارهم.

الأسير الطفل لا يقف عمره عائقاً أمام جمل من الانتهاكات التي تتربص به، بدءاً بلحظة الاعتقال، فعدد من الأطفال الأسرى اعتقلوا بعد إطلاق الرصاص عليهم، وعدد منهم اعتقلوا من بيوتهم من بين عائلاتهم وتعرضوا للضرب والسحل والتنكيل، ومنهم من استمر ضربه أثناء نقله في الجيب العسكري، وحتى بعد وصولهم إلى مراكز التحقيق واستخدام كافة الوسائل للتحقيق معهم دون أي اعتبار لأي قانون إنساني، وصولاً إلى استصدار الاحتلال لقوانين تتيح إصدر إحكام عالية بحقهم، وحرمانهم في أحيان كثيرة من استقبال ذويهم وحقهم في الزيارة.

كما ولا تشفع طفولتهم في تعرضهم بين الوقت والآخر لهجمات وحدات اقتحام السجون الوحشية، فتماماً قبل ستة أيام تعرض قسم **2** في سجن مجدو لاقتحام وقمع ونقل عدد من الأسرى الأطفال لزنازين العزل الإنفرادي، وكذلك قبل فترة قصيرة جرى اقتحام قسم الأشبال في مجدو والاعتداء على الأسرى هناك، والتنكيل بهم وبممتلكاتهم القليلة في السجن وشتمهم وضربهم ورشهم بالغاز بدعوى وجود حملة تفتيش على القسم.

elmouatan@Gmail.com
المواطن
يومية وطنية مستقلة

أطفال فلسطين .. طفولة مسروقة في زنازين موحشة

■■ علي سعادة

طفولة مسروقة، وأحلام ضائعة، وبراءة تقتلها قسوة المعتقل، وأجساد رقيقة تنتهكها سياط الجلاد، وبرودة الزنزانة.

تمر الليالي عليهم بطيئة وموحشة بعيدا عن أحضان الأمهات المتلهفات إلى عناق مع أطفالهن وقبلة دافئة على جباههم المتعبة.

أحلى سنوات العمر تمضي مثل ليلة غائمة وماطرة من ليالي الشتاء الحزين تصرخ فيها الريح على أصوات أنينهم وآلامهم وعذاباتهم.

يدخل الطفل الفلسطيني سجون الاحتلال الإسرائيلي مدفوعا بغضب وإحساس وطني فطري مبكر ولد معه، بضرورة مقاومة المحتل ورحيله عن أرض الوطن، وبغيرة جارفة على القدس، زهرة المدائن وبهية المساكن.

يدخلون سجون محتل يلقي بجميع المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بالطفولة في سلة المهملات. يعامل هؤلاء الأطفال الذين يجلب غالبيتهم من بيوتهم قسرا وعنوة، ومن نقاط التماس الساخنة، تماما كما لو كانوا قتلة أو مجرمين أو أشخاصا بالغين.

ووصلت أعداد الأطفال الفلسطينيين المعتقلين إلى أرقام غير مسبوقة منذ عام 1967.

ويكشف الاحتلال الإسرائيلي عن وجه يحاول إخفاء معالمه القاسية، وتضاريسه الضاربة في التوحش، وفي مشهد اعتقال الأطفال يظهر الأطفال الفلسطينيون كأيقونات شجاعة لم يفلح الاحتلال يوما في زرع الخوف بقلوبهم، أو إضعاف إرادتهم وعنفوانهم الوطني والديني.

يعتقل الاحتلال سنويا ما بين 500 و 700 قاصر فلسطيني، ويقدم الكثيرين منهم لمحاكم غير عادلة خلافا للمعايير الدولية. ويتعرض جميع من اعتقل منهم إلى الاعتداء بالضرب المبرح حين الاعتقال، والزج بهم في ظروف قاسية، في مراكز التوقيف والتحقيق، وتمارس بحقهم كل أشكال الانتهاك والتعذيب والضغط النفسي والجسدي.

ويستهدف الاحتلال الأطفال الفلسطينيين بالقتل والاعتقال بشكل متعمد، ويعطي لجنوده تعليمات بجعل استهدافهم خيارا أوليا، مع تكثيف عمليات إطلاق النار على الأطفال الفلسطينيين منذ انتفاضة القدس.

التوسع الممنهج في الاعتقالات، دفع الاحتلال لافتتاح أقسام جديدة للأطفال في سجن " مجدو" و«عوفر"، بينما يتواجد عدد منهم في مراكز التحقيق والتوقيف في ظروف قاسية للغاية، وبرزت في الشهور الأخيرة ظاهرة فرض الاعتقال الإداري على الأطفال القاصرين دون تهمة، من بينهم أطفال قاصرون لا تتجاوز أعمارهم 12 عاما.

اعتقل الاحتلال العديد من الأطفال وهم مصابون بعد إطلاق النار عليهم، بل ومارس معهم التحقيق وهم مصابون قبل أن يتم نقلهم إلى العلاج، وواصل التحقيق معهم حتى وهم في غرف المستشفيات بشكل غير إنساني، ولم يتورع الاحتلال عن اعتقال أطفال مرضى يعانون من أمراض مزمنة.

وتعتبر "قوانين" الاحتلال أن الطفل حتى سن 12 عاما وليس 18 عاما، وتجيز لنفسها ملاحقتهم واعتقالهم ومحاكمتهم وفق الأمر العسكري رقم 132 الذي يسمح باعتقال الأطفال البالغين من العمر 12 عاما.

وأخذت عمليات الاعتقال منحنى خطيرا وتصاعدت منذ إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب: "القدس عاصمة لإسرائيل".

وبلغت نحو 1300 فلسطينيا من مختلف

مناطق فلسطين، إضافة إلى عشرات الاعتقالات التي لا يعلن عنها إعلاميا وتجري بهدوء ودون أي ضجيج.

ويؤكد "مركز أسرى فلسطين للدراسات" بأن أعداد الأسرى الأطفال في سجون الاحتلال ارتفعت بنسبة 17 بالمائة عما كانت عليه قبل قرار ترامب الأخير، والانتفاضة الشعبية التي اندلعت رفضا لهذا القرار.

وأشارت إحصائية لجهات حقوقية فلسطينية إلى تسجيل استشهاد 3 أطفال بعد إطلاق قوات الاحتلال النار مباشرة عليهم بالإضافة إلى وصول عدد المعتقلين في كافة المدن إلى 52 طفلا.

وعلى صعيد الاعتقالات قالت الجهات الحقوقية إن عددهم وصل مع نهاية عام 2017 إلى 6500 أسير من ضمنهم 350 طفلا و8 أسيرات قاصرات توزعوا على 22 معتقلا ومركز توقيف.

ويتوقع ارتفاع أعداد الأطفال الأسرى خلال الأيام القادمة نتيجة استمرار عمليات الاعتقال اليومية التي تستهدفهم بشكل دائم، حيث يعد الاحتلال الأطفال هم وقود المواجهات مع جنوده على نقاط التماس والحواجز المنتشرة في كل أنحاء الضفة، لذلك يتعمد اللجوء إلى إرهابهم بالاعتقال والقتل والتعذيب، والزج بالسجون في ظروف قاسية لتخويفهم.

وتحذر منظمات حقوقية وقانونية ومختصون من سياسة استهداف الأطفال الفلسطينيين لما له من تأثيرات سلبية بتدمير الطفل الفلسطيني وتحطيم مستقبله، مؤكدين بأن ما يمارس بحق الأطفال من قتل، واعتقال وتعذيب وحبس منزلي وإبعاد، هو سلوك ممنهج وليست حالات فردية أو تصرفات معزولة للجنود في الميدان.

وتطالب منظمات حقوق الإنسان بتحمل الدول والحكومات العربية والمجتمع الدولي مسؤولياتهم وواجبهم تجاه أطفال فلسطين، وذلك ترجمة للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتحديدا اتفاقية حقوق الطفل، التي أقرت توفير الحماية للأطفال وحرمت اللجوء إلى ممارسة أي سلوكيات عنيفة بحقهم.

وتدعو جهات حقوقية عدة فلسطينية عربية ودولية، الأمم المتحدة إلى إرسال لجنة تقصي حقائق إلى السجون الإسرائيلية للوقوف على واقع الأطفال الأسرى وظروفهم الإنسانية.

وأيضا الإسراع في إحالة الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال إلى المحكمة الجنائية الدولية لملاحقة ومحاسبة قادة الاحتلال على هذه الجرائم.

إضافة إلى تفعيل حملات الدعم والمناصرة على المستويين الإقليمي والدولي لمساندة الأطفال الأسرى، وتبني إنشاء صندوق عربي لدعم برامج التأهيل النفسي والصحي والتعليمي للأطفال المحررين.

ويذهب جزء من المساعدات الأمريكية التي تقدمها واشنطن إلى تل أبيب والبالغة نحو 3.5 مليارات دولار سنويا إلى تمويل غير مباشر لعمليات اعتقال وقمع الفلسطينيين ومنهم الأطفال، وهي أموال تؤخذ من دافعي الضرائب الأمريكيين، كما يرى باحث أردني.

وفي المقابل هذا الكرم الأمريكي مع "إسرائيل" تلجأ إدارة الرئيس ترامب إلى معاقبة أطفال فلسطين بوقف تمويل "الأونروا" التي تقدم خدمات كبيرة لأطفال فلسطين في مجالات عدة لعل من أهمها التعليم.

ويؤكد الكاتب الصحافي جهاد الخازن أن "اللوبي اليهودي يدفع إلى أعضاء مجلسي النواب والشيوخ ويموّل حملاتهم الانتخابية، وهم يردون بتأييد كل خطوة إسرائيلية بما في ذلك قتل مئات الأطفال في قطاع غزة".

وتنوي منظمة الطفولة التابعة للأمم المتحدة (اليونيسيف) إدراج الجيش الإسرائيلي ضمن قائمة المنظمات التي ترتكب انتهاكات بحق الأطفال، بجانب "تنظيم الدولة" و "بوكو حرام". بحسب موقع "إن آر جي" الإسرائيلي.

ولم يستبعد "مجلس الأمن القومي الإسرائيلي" في تقرير له فتح التحقيق ضد "إسرائيل" في عام 2018 من قبل المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي التي تقوم بعملية تقصي حقائق حول حربها ضد قطاع غزة صيف 2014 واستشهاد عشرات الأطفال الفلسطينيين في هذه الحرب.

ويطالب الكاتب بن إهرنريتش في مجلة "ذي نيشن" الأمريكية بعدم تحويل أطفال فلسطين إلى أبطال "ذلك أن الأبطال الفلسطينيين دائما ما ينتهي بهم الأمر إلى الموت أو الاعتقال".

حرية هؤلاء الأطفال هي المعركة الحقيقية حتى يتمكنوا من العيش حياة طبيعية مثل غيرهم من الأطفال، وحتى ينحسر ظلام السجن، وتتبدد غيوم كانون الكئيبة، وينكشف ضوء الحرية، ويعود الأطفال إلى أحضان الأمهات الدافئة ويستمعون إلى حكايتهن الرقيقة والعذبة.

■■ حرمان من الحقوق:

أن سلطات الاحتلال تحرم الأطفال الأسرى من أبسط الحقوق التي تمنحها لهم المواثيق الدولية، والاتفاقيات الحقوقية، هذه الحقوق الأساسية التي يستحقها المحرومون من حريتهم، بغض النظر عن دينهم وقوميتهم وجنسهم وديانتهم، وهذه الحقوق تشتمل: الحق في عدم التعرض للاعتقال العشوائي، والحق في معرفة سبب الاعتقال، والحق في الحصول على محام، وحق الأسرة في معرفة سبب ومكان اعتقال الطفل، والحق في المثول أمام قاضٍ، والحق في الاعتراض على التهمة والطعن فيها، والحق في الاتصال بالعالم الخارجي، والحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامة الطفل المعتقل.

ووضع الأسرى الأطفال في سجون الاحتلال، يخالف نص المادة (33) من اتفاقية حماية الطفل والتي تنص على (تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية لوقاية الأطفال من الاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة، والمواد المؤثرة على العقل، حسبما تحددت في المعاهدات الدولية ذات الصلة والمادة (34) من نفس الاتفاقية ونصها: "تتعهد الدول الأطراف بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسي".

■■ ظروف اعتقال قاسية:

يعاني الأطفال الأسرى في السجون والمعتقلات من ظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية، تفتقر للحد الأدنى من المعايير الدولية؛ فهم يعانون من نقص الطعام وردائته، وانعدام النظافة، وانتشار الحشرات، والاكتظاظ، والاحتجاز في غرف لا يتوفر فيها تهوية وإنارة مناسبتين، والإهمال الطبي وانعدام الرعاية الصحية، ونقص الملابس، وعدم توفر وسائل اللعب والترفيه والتسلية، والانقطاع عن العالم الخارجي، والحرمان من زيارة الأهالي، وعدم توفر مرشدين وأخصائيين نفسيين، والاحتجاز مع البالغين، إضافة إلى الاحتجاز مع أطفال جنائيين، والإساءة اللفظية والضرب والعزل والعقوبات الجماعية، وتفشي الأمراض، كما أن الأطفال محرومون من حقهم في التعلم.

واتخذت سلطات الاحتلال من قضايا الأسرى الأطفال مورداً للدخل، من خلال استمرار سياسة فرض الغرامات المالية الجائرة والباهظة، وخاصة في محكمتي "عوفر" و«سالم"، التي تحولت إلى سوق لابتزاز ونهب الأسرى وذويهم، فلا يكاد يخلو حكم إلا ويرافقة غرامة مالية قد تصل إلى عشرة آلاف شيكل؛ الأمر الذي أرهق كاهل عائلاتهم في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة أصلاً في الأراضي الفلسطينية، وذلك كله يتعارض مع اتفاقية حماية الطفل وبشكل خاص المادة (16) منها والتي تنص على:

«لا يجوز أن يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته" والتي تنص أيضاً على: "للطفل الحق في أن يحميه القانون من مثل هذا التعرض أو المساس"، كما أنه لا يتم مراعاة حداثة سن الأطفال أثناء تقديمهم للمحاكمة، ولا تشكل لهم محاكم خاصة وفقاً للبند رقم (3) من المادة (40) من اتفاقية الطفل والتي تنص على : "قيام سلطة أو هيئة قضائية مختصة ومستقلة ونزيهة بالعمل في دعواه دون تأخير في محاكمة عادلة" وفقاً للقانون.

■■ شهادات أطفال أسرى

وابرزت شهادات الاطفال اساليب وحشية ولا اخلاقية تعرض لها القاصرون خلال اعتقالهم هي:

– الضرب الشديد منذ لحظة الاعتقال بواسطة البنادق والارجل والدعس عليهم من قبل الجنود.

– .اطلاق الكلاب البوليسية المتوحشة عليهم.

– .استخدام القاصرين دروعا بشرية خلال عمليات الاعتقال.

– التعذيب والشبح والاهانات والتهديد خلال عمليات الاستجواب.

– ترك الاطفال الجرحى ينزفون فترات طويلة قبل نقلهم للعلاج.

– .نقل المصابين الى مراكز التحقيق رغم سوء اوضاعهم الصحية.

– .اجبار الاطفال على ادلاء اعترافات تحت الضرب والتعذيب والتهديد باعتقال افراد الاسرة.

– عزل الاطفال في زنازين انفرادية وحرمانهم من زيارة الاهل والمحامين.

– تربيط الاطفال المصابين بأسرة المستشفيات وتحت الحراسة والمعاملة السيئة.

■■ استثناء الأطفال:

تصر سلطات الاحتلال على الإبقاء على الأطفال الأسرى رهينة في سجونها، وعدم وضعهم على قوائم الإفراجات التي تدعي تنفيذها كبادرة حسن نيّة، والتي لا تتعدى كونها خطوة شكلية الهدف، غايتها وخداع الرأي العام العالمي.

ففي الوقت الذي تفرج فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن بضع مئات من الأسرى الذين شارفت مدة حكمهم على الانتهاء، لا زالت تحتجز المئات من الأطفال والمرضى والأسيرات والأسرى القدامى، وهؤلاء لم تشملهم خطوات حسن النوايا المزعومة. ويندرج اعتقال الأطفال ضمن سياسة التحكم والسيطرة الشاملة التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين، وما يؤكد ذلك إن سلطات الاحتلال لا تتعامل مع اعتقال الأطفال كخطوة أخيرة ولأقصر فترة ممكنة، بل اعتبرتهم مخربين وإرهابيين، في محاولة منها لعدم تطبيق القانون الدولي عليهم، إن مبادرة حسن النية التي تدّعيها سلطات الاحتلال ما هي إلا مناورة ودعاية لا تنطوي على أية نية حقيقة أو توجه إيجابي لإنهاء هذا الملف، ويبدو أن الدافع الحقيقي وراءها هو تخفيف حدة الاكتظاظ داخل السجون.

■■ القوانين والأوامر العسكرية التي تستند عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي في تشريع اعتقالها للأطفال

قانون الطوارئ لعام 1945: تستند إسرائيل في اعتقالها للمواطنين الفلسطينيين، خاصة من المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على قانون الطوارئ لعام 1945؛ رغم أن هذا القانون ألغي بمجرد صدور الدستور الفلسطيني؛ ولا يحق لإسرائيل استخدامه عند اعتقالها لمواطنين من الضفة الغربية وقطاع غزة.

الأمر العسكري رقم 1500: الذي أطلق العنان ليد الاحتلال الإسرائيلي في اعتقال أي مواطن فلسطيني، بصرف النظر عن عمره، لمدة 18 يوماً؛ دون عرضه على محكمة، ودون السماح له بمقابلة محاميه. ويسمح هذا الأمر بتمديد فترة الاعتقال هذه، حسب قرار القائد العسكري الإسرائيلي.

الأمر العسكري رقم 101: الذي يسمح بالحبس لمدة أقصاها عشر سنوات؛ كعقوبة على المشاركة في تجمع يضم عشرة أشخاص أو أكثر؛ تعتبره إسرائيل تجمعًا سياسيًا؛ أو المشاركة في توزيع مواد ضد الاحتلال الإسرائيلي؛ أو حتى رفع العلم الفلسطيني.

الأمر العسكري رقم 132: الذي يعتبر الطفل الفلسطيني الذي يتجاوز 16 عاماً، شخصًا ناضجاً.

■■ الحبس المنزلي

تسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي جاهدة لابتداع وسائل وطرق من شأنها التضييق والتنكيل بأبناء الشعب الفلسطيني،

ضاربة بعرض الحائط بكل المواثيق والاتفاقيات الدولية؛ وإحدى هذه الوسائل "الحبس المنزلي" (الإقامة الجبرية) والتي أصبحت سيفًا مسلطًا على رقاب المقدسيين، وفي مقدمتهم فئة الأطفال دون سن 14 عامًا.

يتمثل الحبس المنزلي بفرض أحكام من قبل المحكمة إسرائيلية تقضي بمكوث الطفل فترات محددة داخل البيت وبتعهد أحد أفراد الأسرة؛ ما جعل من بيوت المقدسيين سجونًا، وحوَّل الآباء والأمهات إلى سجانين ومراقبين على أبنائهم، يمنعونهم من الخروج من البيت حتى للعلاج أو للدراسة.! لتمثل عقوبة أكبر من السجن الفعلي؛ فهي تقيد الطفل وكفلاءه، وتخلق فجوة بين الطفل وعائلته.

تلجأ سلطات الاحتلال إلى أسلوب الحبس المنزلي الذي يستهدف بالدرجة الأولى الأطفال دون سن 14 عاماً، لأن القانون "الإسرائيلي" لا يجيز حبسهم، وخوفًا من التعرض للانتقادات الدولية والمؤسسات الحقوقية.

وتفيد المعطيات الإحصائية الصادرة عن "هيئة شؤون الأسرى والمحررين" أن عدد الأطفال المقدسيين الذين صدرت بحقهم أحكام بالحبس المنزلي خلال عام 2016 بلغ ما يقارب (78) طفلًا، وبزيادة قدرها (30٪) عن العام 2015 الذي سجل خلاله (60) قرارًا بالحبس المنزلي.

وهناك نوعين من الحبس المنزلي: الأول يُلزم الشخص، سواءً أكان طفلا أم فتاة، رجلًا أم امرأة، بالبقاء في بيته، وعدم الخروج منه مطلقًا طوال الفترة المحددة؛ والنوع الثاني (وهو أصعب من الأول) يتمثل بفرض "الحبس المنزلي" على الطفل في بيت أحد الأقارب البعيدة عن بيت العائلة ومنطقة سكناه؛ ما يشتت العائلة ويزيد من حالة القلق لديها، ويؤدي إلى توتر العلاقة بين الطفل وذويه، ويخلق العديد من المشاكل النفسية والاجتماعية لدى الشخص وأسرته.

إن "الحبس المنزلي" يُعدُّ إجراءً تعسفياً غير أخلاقي، ومخالفةً لقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ويشكل عقوبة جماعية للأسرة بمجموع أفرادها التي تضطر لأن تَبقى في حالة استنفار دائم، حريصة على حماية ابنهم من خطر تبعات تجاوزه للشروط المفروضة.

elmouatan@Gmail.com
المواطن

الأسرى الأطفال في سجون الاحتلال الاسرائيلي

■■ تقرير : هيئة شؤون الاسرى والمحررين

يتعرض الاطفال الاسرى بنسبة **100**٪ من اشكال متنوعة من التعذيب والمعاملة القاسية والمحكامات الجائرة وغير العادلة،

وان حكومة الاحتلال بذلك تستهدف المجتمع الفلسطيني ومستقبل الشعب الفلسطيني من خلال اعتقال الفتية والفتيات، وهؤلاء الأطفال يتعرضون لما يتعرض له الكبار من قسوة التعذيب والمحاكمات الجائرة، والمعاملة غير الإنسانية، التي تنتهك حقوقهم الأساسية، وتهدد مستقبلهم بالضياع، بما يخالف قواعد القانون الدولي واتفاقية الطفل.

إن ما تقوم سلطات الاحتلال، يشكل انتهاكاً لحقوق الأطفال الأسرى. ويخالف القانون الدولي، وخصوصاً اتفاقية الطفل المادة (16) التي تنص على: "لا يجوز أن يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة، أو أسرته أو منزله أو مراسلاته ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته" وتنص أيضاً على إن "للطفل الحق في أن يحميه القانون من مثل هذا التعرض أو المساس". ولا يراعي الاحتلال حداثة سن الأطفال أثناء تقديمهم للمحاكمة، ولا تشكل لهم محاكم خاصة. بالإضافة إلى أن الاحتلال يحدد سن الطفل بما دون ال16 عاماً، وذلك وفق الجهاز القضائي الإسرائيلي الذي يستند في استصدار الأحكام ضد الأسرى الأطفال إلى لأمر العسكري رقم "132"، والذي حدد فيه سن الطفل، بمن هو دون السادسة عشر، وفي هذا مخالفة صريحة لنص المادة رقم "1" من اتفاقية الطفل والتي عرفت الطفل بأنه(كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر).

■■ حرمان مطلق من الحقوق:

تحرم سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأطفال الأسرى من أبسط الحقوق التي تمنحها لهم المواثيق الدولية، هذه الحقوق الأساسية يستحقها المحرومون بغض النظر عن دينهم وقوميتهم وجنسهم وديانتهم. وتشتمل: الحق في عدم التعرض للاعتقال العشوائي، الحق في معرفة سبب الاعتقال، الحق في الحصول على محامي، حق الأسرة في معرفة سبب ومكان اعتقال الطفل، الحق في المثول أمام قاضي، الحق في الاعتراض على التهمة والطعن بها، الحق في الاتصال بالعالم الخارجي، الحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامة الطفل المعتقل.

■■ اعتقال الأطفال الملاذ الأول:

وعلى الرغم من أن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتحديداً اتفاقية حقوق الطفل، شددت على ضرورة توفير الحماية للأطفال ولحياتهم ولفرصهم في النمو والتطور، وقيّدت هذه المواثيق سلب الأطفال حريتهم، وجعلت منه "الملاذ الأخير ولأقصر فترة ممكنة"، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي جعلت من قتل الأطفال الفلسطينيين واعتقالهم الملاذ الأول.

من جهة أخرى، فإن سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي ضربت بعرض الحائط حقوق الأطفال المحرومين من حريتهم، وتعاملت معهم "كمشروع مخربين"، وأذاقتهم أصناف العذاب والمعاملة القاسية والمهينة، من ضرب وشبح، وحرمان من النوم ومن الطعام، وتهديد وشتائم وتحرش جنسي، وحرمان من الزيارة، واستخدمت معهم أبشع الوسائل النفسية والبدنية؛ لانتزاع الاعترافات والضغط عليهم لتجنيدهم للعمل لصالح المخابرات الإسرائيلية.

■■ أوامر عسكرية وتمييز عنصري:

تنتهج حكومة إسرائيل سياسة التمييز العنصري ضد الأطفال الفلسطينيين؛ فهي تتعامل مع الأطفال الإسرائيليين من خلال نظام قضائي خاص بالأحداث، وتتوفر فيه ضمانات المحاكمة العادلة. وفي ذات الوقت، تعتبر الطفل الإسرائيلي هو كل شخص لم يتجاوز سن **18** عاماً، في حين تتعامل مع الطفل الفلسطيني بأنه كل شخص لم يتجاوز سن **16** عاماً.

وخلافاً لالتزاماتها بتوفير ضمانات قضائية مناسبة لاعتقال الأطفال ومحاكمتهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل والقانون الدولي الإنساني، طبقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أوامر عسكرية عنصرية على الأطفال الفلسطينيين الأسرى، وتعاملت معهم من خلال محاكم عسكرية، تفتقر للحد الأدنى من معايير المحاكمات العادلة، خصوصاً الأمر العسكري 132، الذي يسمح لسلطات الاحتلال باعتقال أطفال في سن 12 عاماً.

■■ ظروف السجون ومراكز الاعتقال:

يعاني الأطفال الفلسطينيون الأسرى في السجون والمعتقلات الإسرائيلية من ظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية، تفتقر للحد الأدنى من المعايير الدولية لحقوق الأطفال وحقوق الأسرى. فهم يعانون من نقص الطعام ورداءته، وانعدام النظافة، وانتشار الحشرات، والاكتظاظ، والاحتجاز في غرف لا يتوفر فيها تهوية وإنارة مناسبتين، والإهمال الطبي وانعدام الرعاية الصحية، نقص الملابس، عدم توفر وسائل اللعب والترفيه والتسلية، الانقطاع عن العالم الخارجي، الحرمان من زيارة الأهالي، عدم توفر مرشدين وأخصائيين نفسيين، الاحتجاز مع البالغين، الاحتجاز مع أطفال جنائيين إسرائيليين، الإساءة اللفظية والضرب والعزل والتحرش الجنسي، والعقوبات الجماعية، وتفشي الأمراض.

■■ أحكام عالية:

كذلك، فإن إلقاء نظرة على الأحكام المفروضة على الأطفال الأسرى، يظهر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا تتعامل مع اعتقال الأطفال كملاذ أخير. فمثلاً يوجد طفل حكم عليه بالسجن المؤبد، وثلاثة أطفال محكومون مدة 15 عاماً، وأربعة أطفال محكومون من 5–9 سنوات. وأطفال حكموا من 1–3 سنوات بتهمة الانتماء للتنظيمات الفلسطينية، وبقية الأطفال محكومون من 6–18 شهراً بتهمة إلقاء الحجارة. وغالباً ما يكون الحكم مقروناً بغرامات مالية تتراوح من 1000–6000 شيقل اى ما يعادل من 800 دولار الى 1600 دولار امريكى .

وتعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي تحاكم الأطفال في المحاكم العسكرية، حيث يتم محاكمة ما بين 500–700 طفل فلسطيني سنويا في هذه المحاكم وتقدر هيئة الاسرى أنه منذ عام 2000، وحتى أيلول 2015 اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 8500 طفل فلسطيني، وحاكمتهم أمام المحاكم العسكرية، وجهت لغالبيتهم تهمة إلقاء الحجارة.

■■ الغرامات المالية:

تتخذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي من قضية الأسرى الفلسطينيين مورد دخل دائم، سواء كانوا أطفالاً أم لا، وذلك من خلال فرض غرامات مالية جائرة وباهظة؛ فقد تحولت قاعات المحاكم العسكرية الإسرائيلية إلى سوق لابتزاز ونهب الأسرى وذويهم؛ الأمر الذي أرهق كاهل عائلاتهم في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فغالبية الأسرى يحكم عليهم بدفع غرامات مالية، مصحوبة بأحكام بالسجن، خاصة في محكمتي عوفر وسالم العسكريتين.

■■ أطفال مرضى بدون علاج:

الأطفال الأسرى محرومون من الرعاية الصحية والعلاج الطبي المناسب. وعادة ما تكون أقراص المسكنات هي العلاج لمختلف أنواع الأمراض. ووفقاً لإفادات الأطفال الأسرى، فإن سلطات وإدارات السجون ترفض إخراج الأطفال المرضى إلى عيادات السجن، وحتى إن أخرجتهم فإنهم يتعرضون للضرب والشتائم والمضايقات حتى من الأطباء والممرضين. كذلك، فإن إدارات السجون لا توفر طبيباً مقيماً بشكل دائم في عيادة السجن. ولا تزال سلطات الاحتلال تماطل، وأحياناً ترفض إجراء عمليات جراحية للأطفال المصابين بأمراض تستدعي عمليات جراحية فورية. فهناك أطفال بحاجة إلى عمليات لإزالة شظايا أو رصاص من أجسادهم، وهناك أطفال يعانون من أمراض نفسية، ومن أمراض عيون وأذن. وتفيد إحصائيات وزارة الأسرى أن حوالي 40٪ من الأمراض التي يعاني منها الأطفال الأسرى هي ناتجة عن ظروف اعتقالهم غير الصحية، وعن نوعية الأكل المقدم لهم، وناتجة عن انعدام النظافة.

القوانين الدولية تنص بصراحة على ضرورة الرعاية الطبية للأسرى وقد جاء في المادتين 91 و92 من اتفاقية جنيف الرابعة "يجب أن تتوفر في كل معتقل عيادة مناسبة، يشرف عليها طبيب مؤهل، وأن يحصل المعتقلون على ما يحتاجونه من رعاية طبية، وكذلك تركيب أي أجهزة طبية ضرورية للمحافظة على صحتهم في حالة جيدة، وبشكل مجاني"،"ويجب أن تجرى فحوص طبية للمعتقلين مرة واحدة على الأقل شهرياً، والغرض منها مراقبة الحالة الصحية والتغذية العامة، والنظافة، وكذلك اكتشاف الأمراض المعدية، ويتضمن الفحص بوجه خاص مراجعة وزن كل شخص معتقل، وفحصاً بالتصوير بالأشعة مرة واحدة على الأقل سنويا".ولكن إدارة السجون الإسرائيلية سواء التابعة للجيش أو لمصلحة السجون تضرب بتلك القواعد الدولية ذات العلاقة بالرعاية الطبية والصحية للمعتقلين المرضى عرض الحائط، وخصوصاً الأطفال الأسرى، حيث يوجد بين الأطفال الأسرى، من يعانون أمراض مختلفة، ومحرومون من الرعاية الصحية والعلاج المناسب، وغالباً ما تكون أقراص المسكنات (الأكامول) هي العلاج لشتى أنواع المرض، ولا توفر إدارة السجون طبيباً مختصاً لعيادات السجون، وعادة ما يتوفر ممرض فقط، وتماطل إدارات السجون في موضوع إخراج الأطفال المرضى إلى العيادة الطبية، في ظل إهمال متعمد؛ مما ينذر بزيادة الحالات المرضية بين الأطفال، ومن أهم العوامل التي تساعد على انتشار الإمراض قلة النظافة وانتشار الحشرات، والفئران في الأقسام والسجون التي يحتجز بها الأطفال؛ الأمر الذي ساعد بشكل خاص على انتشار الأمراض الجلدية المعدية.

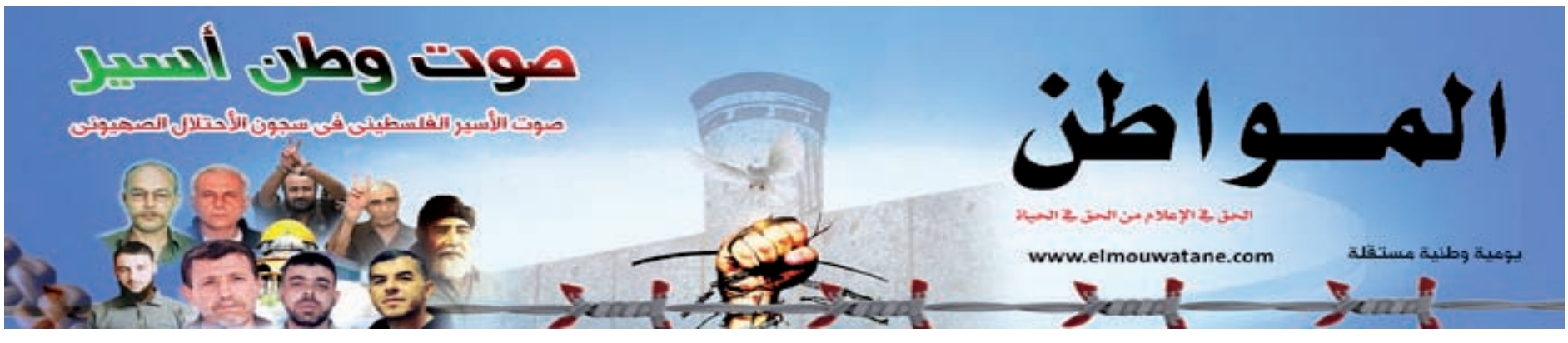

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال

2070 طفلا قتلهم الاحتلال الأسرائيلي خلال 18 عامًا

أكدت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال الفلسطينيين ، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قتلت منذ العام **2000** ولغاية الآن، **2070** طفلًا، علاوة على مواصلة إسرائيل محاكمة مئات الأطفال أمام محاكمها سنويًا، بجلسات محاكمة تفتقر للعدالة، فيما أشارت الحركة إلى وجود عمالة للأطفال داخل المستوطنات.

وأوضحت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال– فلسطين، خلال مؤتمر صحافي عقدته بمدينة البيرة، بمناسبة مرور **29** عامًا على توقيع اتفاقية حقوق الطفل، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قتلت منذ بداية العام الجاري **52** طفلًا في الضفة الغربية وقطاع غزة، مشيرة إلى وجود معطيات تؤكد أن إطلاق النار على الشهداء كان بقصد القتل.

وأكدت الحركة العالمية أن سلطات الاحتلال تواصل محاكمة ما بين **500** و**700** طفل أمام المحاكم العسكرية كل عام، في ظل افتقار للحقوق الأساسية للمحاكمة العادلة، وما يتخلله الاعتقال من تعذيب وعزل انفرادي وحرمان من أبسط الحقوق.

وقال وزير التنمية الاجتماعية، إبراهيم الشاعر، في حديث لـ"القدس" دوت كوم، إن "هناك عمل يجري من أجل تعويض الأطفال المعتقلين نفسيًا، بعد خروجهم من السجن، من خلال تقديم الدعم النفسي لهم، بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، فهو عمل كبير بحاجة لجهد كبير".

ونوّه الشاعر إلى المجلس الوطني للطفولة، الذي تم إنشاؤه في الآونة الأخيرة، وهو منظمة وطنية أقرّتها الحكومة والهدف منها توحيد كل الجهود للوصول إلى طفولة آمنة، وتوحيد العمل والجهود بهدف تقديم الخدمات للأطفال.

بدوره، أكد مدير عام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين، خالد قزمار لـ"القدس" دوت كوم، على وجود عمالة للأطفال داخل المستوطنات، والذين يتم استغلالهم اقتصاديًا من قبل بعض المشغلين، محذرًا من تبعات هذه العمالة وإمكانية الوقوع في فخ العمالة للأطفال، حيث خاطبت الحركة الجهات المختصة بضرورة وضع حد لهذه العمالة داخل المستوطنات.

وتحدث قزمار عن الجهود التي بذلتها الحركة مع العديد من المؤسسات المختصة بالدفاع عن حقوق الطفل، لملاحقة مرتكبي الجرائم بحق الأطفال في المؤسسات الدولية، علاوة على وجود باحثين ميدانيين للحركة يوثقون انتهاكات الاحتلال بحق الأطفال في مختلف المحافظات، وتدريب أطفال على توثيق تلك الانتهاكات، والتي يتم جمعها منهم ثم التأكد من صحتها ومتابعتها.

من جانبه، طالب "مجلس أطفال فلسطين"، وعلى لسان الطفلة منال شاهين، بتوفير الحماية الدولية العاجلة للطفولة الفلسطينية ولشعب فلسطين، في ظل ما يتعرض له الأطفال من قتل وحصار وحرمان على أيدي قوات الاحتلال.

وأكدت شاهين أن **62.6**٪ من أطفال فلسطين كان الاحتلال عائقًا لهم في حياتهم، وأن **53.8**٪ من الأطفال يذكّرهم الاحتلال بالعنف. فيما نوهت إلى خضوع الطفل بعد اعتقاله لدى الاحتلال لأبشع أنواع الاعتداء النفسي والجسدي خلال التحقيق معه، وأن عقوبة الحبس المنزلي حولت الأهل إلى سجانين.

وأكدت شاهين وجود تقصير من قبل المؤسسات الفلسطينية في حماية حقوق الطفل، وأن تنظيم السياسات والخطوات العملية غير فاعلة وتؤثر على حياة الأطفال بكافة النواحي.

بدوره، طالب الطفل أحمد حمدان، من "مجلس أطفال فلسطين"، بتشكيل لجنة تحقيق دولية في كافة الجرائم الإسرائيلية التي راح ضحيتها مئات الأطفال والمدنيين الفلسطينيين، ومساءلة الاحتلال عن جرائم الحرب وحث الحكومة الفلسطينية على تقديم كافة الملفات التي تدينه باعتباره مسؤولا عن حالات القتل عمدا والجرائم التي يرتكبها بحق أبناء الشعب الفلسطيني إلى محكمة الجنايات الدولية، كما طالب بضرورة الإفراج عن كافة الأطفال المعتقلين في سجون الاحتلال دون تمييز أو قيد أو شرط.

من جهة أخرى، دعا حمدان إلى تبني سياسات تضمن مشاركة الأطفال وتوفير فرص تضمن حرية تعبيرهم عن آرائهم في القضايا التي تتعلق بأولوياتهم واحتياجاتهم وحقوقهم، وتوفير تعليم رفيع الجودة وتعزيز العلاقة الإيجابية ما بين الهيئات التدريسية والطلبة بما يحقق مصلحة الطفل الفضلى، وتعزيز دور الأطفال وضرورة انضمامهم إلى عضوية كافة الأجسام التي تتعلق بحاضرهم ومستقبلهم، وتوفير ميزانية صديقة للطفل تعطي أولوية تطبيق سياسة الحد من العنف المدرسي وتوفير دور الرعاية للأحداث وزيادة عدد مرشدي حماية الطفولة، وتبني سياسة وطنية للحد من عمالة الأطفال، وتفعيل قانون بدائل الاحتجاز وأخذ الخطوات العملية لتنفيذه وتحميل الجهات الرسمية مسؤولياتها حول القانون.

وفي تعقيب له، أكد وزير التنمية الاجتماعية، إبراهيم الشاعر أنه سينقل هذه المطالب لمجلس الوزراء، وللجهات المعنية لتنفيذها.

أما مديرة عام مؤسسة "إنقاذ الطفل"، جينفيرمورهيد، فقد أكدت في كلمة لها، أن حقوق الأطفال في فلسطين يتم انتهاكها بشكل يومي، مشيرة إلى المعاناة على الحواجز والجدار والمستوطنات والتواجد العسكري للجيش في المدارس ومحيطها وتقييد حريتهم بالحركة.

وقالت مورهيد: إن "مؤسسة إنقاذ الطفل تعمل مع شركاء عدة على إمكانية ضمان حقوق الطفولة وحمايتها وتوثيق الانتهاكات وتوفير الدعم والمناصرة"، مشددة على أن المؤسسة عملت وعلى مستويات عالمية لتفعيل اتفاقية المدارس كمناطق آمنة، وأن إسرائيل لم توقع عليها لغاية الآن.

وأكد مدير عام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال– فلسطين، خالد قزمار، في كلمة له، على وجود تعاون من قبل النيابة العامة في ما يتعلق بقضية احتجاز الأطفال، حيث تم تقليل النسبة خلال السنوات الأخيرة، لتصل منذ مطلع العام إلى **213** طفلا بعدما كانت أكثر من **1300** طفل.

ونوه قزمار إلى أن وجود شرطة أحداث متخصصة، لكن **40**٪ من الأطفال المحتجزين يتم لتعامل معهم من قبل شرطة أحداث والبقية يتم التعامل معهم من قبل أجهزة أمنية أخرى، مشيرا إلى أن ذلك خرق للقانون الفلسطيني المتعلق بحقوق الطفل، والذي تشوبه ثغرات بالتطبيق.

elmouatan@Gmail.com
المواطن

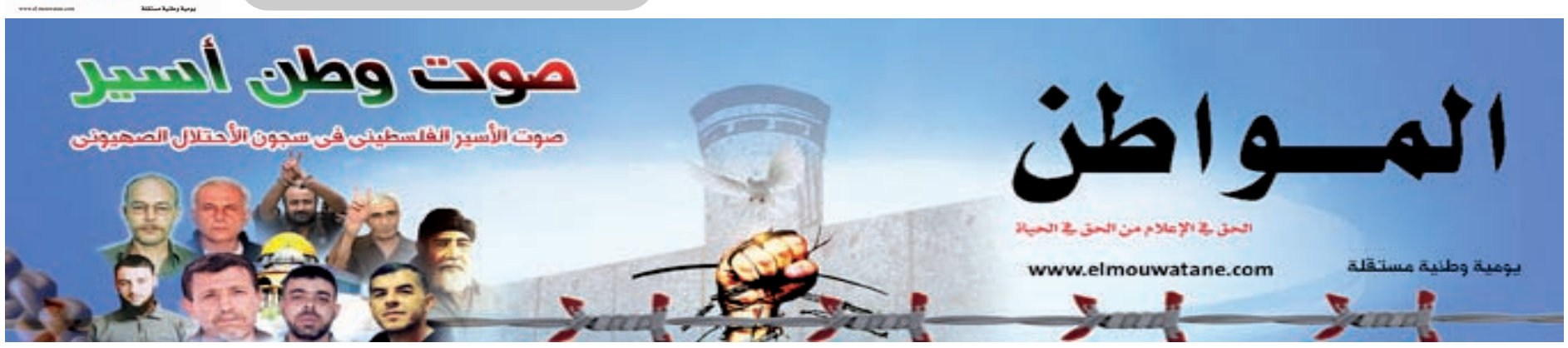

مركز أسرى فلسطين للدراسات

استهداف الأطفال بأوامر من المستوي السياسي والأمني للاحتلال

أكد مركز أسرى فلسطين للدراسات بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي يتتهدف الأطفال الفلسطينيين بالقتل والاعتقال بشكل متعمد بل وبأوامر مباشرة من المستوي السياسي والأمني، حيث تواصل قوات الاحتلال عمليات اطلاق النار والاعتقال والتنكيل بحقهم بشكل يومى.

الباحث " رياض الأشقر" الناطق الإعلامي للمركز أوضح في تقرير بمناسبة يوم الطفل العالمي الذى يصادف اليوم العشرين من نوفمبر بأنه على الرغم من أن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتحديداً اتفاقية حقوق الطفل، شددت على ضرورة توفير الحماية للأطفال ولحياتهم وتوفير فرص النماء والنمو، وقيّدت هذه المواثيق سلب الأطفال حريتهم، وجعلت منه "الملاذ الأخير ولأقصر فترة ممكنة"، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي جعلت من اعتقال الأطفال الفلسطينيين هدفا أولياً ، واقدمت على اعتقال الالاف منهم منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية.

وأضاف "الأشقر" بأن الاحتلال لم يكتفى باعتقال الأطفال وتعذيبهم بل تعمد اصدار احكام قاسية وانتقامية بحقهم، ولم يكن الطفل "محمد عبيدات "16 عاما" من جبل المكبر في القدس هو الاول الذى يفرض عليه حكم قاسى بالسجن لمدة 25 عام، ولن يكون الاخير في ظل استمرار الاحتلال في انتهاك حقوق الاطفال الفلسطينيين، والضرب بعرض الحائط كل الاتفاقيات الدولية التي تحرم اللجوء لاعتقال الاطفال الا في اضيق الحالات.

■■ 280 طفل بالسجون

وأفاد "الأشقر" بان الاحتلال صعد بشكل كبير من استهداف الاطفال بالاعتقال خلال انتفاضة القدس، حيث وصلت حالات الاعتقال بين الأطفال خلال الثلاثة اعوام الى ما يزيد عن (4700) حالة اعتقال . فيما تعرض جميع من اعتقل منهم الى الاعتداء بالضرب المبرح حين الاعتقال، والزج بهم في ظروف قاسية، في مراكز التوقيف والتحقيق ومارس بحقهم كل أشكال الانتهاك والتعذيب والضغط النفسي والجسدي.

ولا يزال الاحتلال يعتقل في سجونه 280 طفل، الامر الذى دفع الاحتلال لافتتاح اقسام جديدة لهم في سجن مجدو وعوفر، بينما يتواجد عدد منهم في مراكز التحقيق والتوقيف في ظروف قاسية للغاية، وبرزت في الشهور الاخيرة ظاهرة فرض الاعتقال الإداري على الاطفال القاصرين وكذلك الاحكام المرتفعة التي ترافقها غرامات مالية باهظة.

■■ انتهاكات مستمرة

وتواصل ادارة السجون اجراءاتها التنكيلية والتعسفية بحق الأطفال الاسرى وابرزها عمليات الاقتحام والتفتيش لغرفهم واقسامهم في مجدو وعوفر والتي كان اخرها اقتحام الوحدات الخاصة لقسمي الأشبال (3 و4) في مجدو والاعتداء عليهم ورشهم بالغاز وعزل عدد منهم وتفتيش غرفهم وتخريب اغراضهم الشخصية.

فيما يحرم الاحتلال العشرات من الاطفال من زيارة ذويهم او من زيارة المحامي الخاص بهم، اضافة الى استمرار المعاملة السيئة من قبل السجانين الذين يتعاملون مع الأطفال كإرهابيين ويوجهون لهم الشتائم والتهديدات بشكل مستمر .

■■ أطفال جرحى ومرضى

وأشار "الاشقر" الى ان الاحتلال لم يتورع عن اعتقال العديد من الأطفال وهم مصابين بعد اطلاق النار عليهم، بل ومارس بحقهم التحقيق وهم مصابين قبل ان يتم نقلهم الى العلاج، وواصل التحقيق معهم وهم غرف المستشفيات بشكل غير إنساني .

كذلك اعتقال أطفال مرضى دون مراعاه لظروفهم الخاصة، من بينهم الأسير الطفل "أنس عدنان حمارشه" (17 عاماً) من جنين والذى اعتقل رغم معاناته من مرض نادر يدعى "بيرثيز" ويعرف بـ« تآكل عضلة الفخد "، وهو يحتاج إلى متابعة مستمرة ورعاية صحية دائمة، ورغم ذلك تعرض للتحقيق في سجن الجلمة في ظروف صعبة وحكم عليه الاحتلال بالسجن عامين .

وناشد مركز أسرى فلسطين المجتمع الدولي الذى حدد هذا اليوم للطفل ومتابعة الخروقات بحقه، ان يتحمل مسؤولياته، تجاه اطفال فلسطين، وما يتعرضون له من جرائم فاقت كل الحدود، وإلزام الاحتلال بتطبيق المواثيق والاتفاقيات الخاصة بالأطفال لوضع حدّ لمعاناتهم المتفاقمة بشكل يومي .

أطفال فلسطين .. بين مطرقة الاحتلال وسندان الصمت الدولي

■■ ربى يوسف شاهين

منذ النكبة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي يرتكب أفظع الجرائم والممارسات بحق الشعب الفلسطيني ؛ جرائم لا يمكن التغاضي او السكوت عنها ، فقد تغالى العدو الصهيوني في جبروته وطغيانه والمشاهد على الشاشات تثبت ذلك.

كثيرة هي الجرائم اللاإنسانية ، لكن أن تطال الأطفال في فلسطين فلابد من الوقوف في وجهها، فهو بركان من الموت البطيء ولابد من التوثيق لجرائمه وانتهاكاته للعالم بأسره، لأن ما يسمى بمنظماتوحقوق الطفولة و كل التشريعات لحماية الطفولة، عاجزة و منصاعة للصمت الدولي من حكام و منظمات تدعي حماية الأفراد والحقوق والحريات.

«الحقائق شاهد"

في دراسة صدرت مؤخرا في قطاع غزة تشير إلى أن 73٪ من اطفال غزة يعانون من اضطرابات سلوكية بسبب الحرب الإسرائيلية ، كما أشارت دراسة أخرى إلى أن معدل الأطفال الذين يعانون من الفقر في القطاع يبلغ 90٪ من مجمل العدد البالغ 1،8 مليون نسمة ، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن الحصار الإسرائيلي ، كما أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ 2006 ، قد منع إدخال البضائع و الاحتياجات الطبية الأساسية ، حيث 20 الف طفل من غزة مريض ولديه نقص في الخدمات الطبية .

جرائم الاحتلال لا تقف عند هذا الحد ، بل يُقدم الاحتلال الإسرائيلي ايضا وبضغط كبير على تدمير البنية النفسية و الاجتماعية للشعب الفلسطيني ، فيغلق المؤسسات ليحيل الفرد الى مرارة البطالة ، إذ أغلقت ما يزيد على (3190) مؤسسة صناعية وأحيل أفرادها إلى بطالة قاتلة .

هذا وقد نشرت "اليونيسف" تقريرا حول الطفولة الفلسطينية وأن أعداد الأطفال المعتقلين في السجون الإسرائيلية يزيد على 400 طفل منذ بداية الانتفاضة في الأقصى ، وهم يشكلون نسبة 3،3٪ من عدد الأسرى في سجون الاحتلال .

■■ عواقب قاتلة للطفولة

الأطفال هم من يتحملون العبء الأكبر في هذه الحرب العبثية ، و يواجهون ازمة العيش بكل ما فيها ، حتى أنها تدفع بهم إلى عمالة الأطفال ، فانتهاكات الاحتلال باتت واسعة ، إضافة إلى ممارسة التعذيب والترهيب بحق الأطفال المعتقلين في سجون الاحتلال ، وهذا يخالف اتفاقية حقوق الطفل وانتهاك واضح لها .

وهنا السؤال " ما ذنب الطفولة في لعبة الكبار؟ "

وعليه ، لابد من وقوف حقيقي في وجه طغيان الحرب أينما كان ، ولأجل اطفال غزة لابد من حراك للرأي العام في العالم بأسره ، والمطالبة بوقف انتهاكات العدوان الاسرائيلي للطفولة والإنسانية ، فالتطور الحاصل ينبغي أن يطال العقول وأن لا نسمح ونحن في عصر الانفتاح بان يُغلق علينا سجن الظلام – .

فقد بلغ السيل الزُبى.

ارتفاع عداد سفراء الحرية إلى 67 طفل

تقرير / مركز أسرى فلسطين للدراسات

أفاد مركز أسرى فلسطين للدراسات بأن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال واصلوا تحديهم للاحتلال عبر عمليات تهريب النطف الى الخارج وانجاب الأطفال من عتمات السجون، وهم من أطلق عليهم "سفراء الحرية" والذين ارتفع عددهم مؤخراً إلى (67) طفلاً.الباحث "رياض الأشقر" الناطق الإعلامي للمركز أوضح بان قضية الإنجاب من خلف القضبان عبر تهريب النطف ظلت أملا وحلماً يراود الأسرى لسنوات طويلة، وخاصة القدامى منهم، وأصحاب المحكوميات العالية، حيث تنقضي أعمارهم داخل السجون، ويتلاشى حلم الأبوة رويدا رويدا مع تقدم العمر.وأضاف "الأشقر" بان الأسرى قرروا عام 2012 خوض المغامرة التي بدأها الأسير "عمار الزين" وأنجب اول مولود عبر النطف في اغسطس من نفس العام، اطلق عليه اسم "مهند"، مما فتح الباب امام العشرات من الأسرى لحذو حذوه، ومع بداية العام 2015، كان عدد الأسرى الذين خاضوا تجربة الانجاب عبر تهريب النطف (23) اسيراً أنجبوا 30 طفلاً .

بينما ارتفع العدد عام 2016 الى (28) اسيراً خاضوا التجربة بنجاح وأنجبوا (38) طفلا، وخلال العام 2017 وصل عددهم الى (44) اسيراً، وانجبوا (56) طفلاً، وخلال العام الجاري ارتفع عدد سفراء الحرية الى (67) طفلاً .وأشار "الأشقر" الى أن أخر من أبصر النور عن طريق النطف المهربة هي " ندى " ابنه الأسير " سامر عبد حشاش" (40 عاماً) من سكان مخيم عسكر الجديد بنابلس، والذى أنجبها أمس بعد 17 عاماً من الاعتقال عن طريق تهريب نطفة، وهو معتقل منذ عام 2002، ومحكوم بالسجن الفعلي لمدة 45 عام، بتهمته الانتماء الى كتائب شهداء الأقصى.وأضاف "الأشقر" الى ان حالات الانجاب للأطفال عبر النطف المهربة توالت الى ان وصلت الى "49" أسير خاضوا التجربة بينهم (11) أنجبوا " توائم" اثنين منهم رزقوا بثلاثة توائم دفعة واحدة من النطف المهربة وهم الأسير "اياد مهلوس" من القدس والأسير" رأفت القروى" من نابلس، بينما انجب الأسير "عمار الزبن" مرة اخرى ورزق بطفل اطلق عليه "صلاح الدين" وكذلك الأسير "يحي حمارشه" أنجب مرة اخرى، والأسير "فهمى مشاهرة" رزق للمرة الثانية بطفل ذكر .وبين "الأشقر" بان الاحتلال حاول مراراً أن يكتشف طرق تهريب تلك النطف لكنه فشل، رغم الإجراءات والعقوبات ضد الأسرى للحيلولة من تمكينهم من الأمر، مما يعكس انتصاراً معنوياً للأسرى وارادة فولاذية يتمتعون بها وامل في الحياة لا ينقطع أو يخبو، وتجاوز لكل القضبان والحدود رغم قسوة السجان وظروفه القهرية والسنوات الطويلة التي مضت من أعمارهم محرومين من حريتهم .وتلقى الأسرى دعما واسعاً لهذه الخطوة الجريئة من كافة الجهات الوطنية والدينية، التي اعتبرت الأمر تحدى للاحتلال، وحق ينتزعه الأسرى من بين انياب السجان بإنجاب سفراء لهم في الخارج يكملون مسيرتهم خلال سنوات اعتقالهم، ولو قدر لهم الخروج يكونوا قد وفروا على أنفسهم الكثير من السنين .

elmouatan@Gmail.com
المواطن

أعتقال الطفولة الفلسطينية
جريمة منظمة تمارسها حكومة الاحتلال الصهيونى

■■ سري القدوة

ان المجتمع الدولي يبدى اهتماماً خاصاً بوضع أطر قانونية محددة تكفل للطفل الرعاية والحماية وذلك من خلال الإعلانات والاتفاقات الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، والتي نصت المادة الأولى منه على أنّ « كل الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء". ثم توالت الجهود الدولية لتحويل المبادئ التي تضمنها الإعلان إلى التزامات قانونية بصورة عامة، فصدر العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966م.

ان اطفال العالم يتمتعون بالحرية وفقا لما نص عليه القانون الدولي حيث خص الأطفال بالإعلان العالمي لحقوق الطفل الصادر عام 1959، واتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام 1989، والتي تعالج حرية الاطفال واحترامهم في ظل المجتمعات واعتبارهم جزء أساسي من تكوين المجتمع حيث اعتبرت حقوق الطفل القانونية جزءا أساسا من حقوق الإنسان .

وفي ضوء القانون الدولي نلاحظ ان الاحتلال الإسرائيلي عمل علي ضرب كل القوانين الدولية بعرض الحائط حيث عملت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي وبإشراف أجهزة المخابرات الشين بيت علي استخدام أبشع الوسائل الخاصة بالتعذيب بحق الأسري الفلسطينيين في سجون الاحتلال حيث انتشرت ظاهرة العنف ضد المعتقلين الفلسطينيين والتنكيل بهم، وأن الخطير بهذه القضية هو سلوك جنود وقادة ما يسمي بالجيش الإسرائيلي واستمرارهم في قمع ابناء الشعب الفلسطيني دون رادع او محاكمة دولية ، حيث تتجاهل سلطات الاحتلال فرض القوانين التي تحد من هذه الظاهرة ولا تحرك ساكنا لوقفها ضاربه بعرض الحائط كل القوانين والأعراف الدولية في ظل صمت دولي وعدم وصول قضية الأسري الفلسطينيين الي المستوي الدولي ومحاكمة قيادة جيش الاحتلال أمام المحاكم الدولية .

وفي هذا المجال ذكرت العديد من تقارير مراكز حقوق الانسان والمهتمين بشؤون الأسري الي استخدام أساليب متنوعة ومتعددة لتعذيب المعتقلين الفلسطينيين في مراكز الاعتقال , وأكدت العديد من الشهادات التي أدلي بها المعتقلين أنهم تعرضوا للتنكيل في محطات مختلفة من اعتقالهم من قبل جنود جيش الاحتلال .. ويفيد معظمهم أنهم وقعوا ضحية للتنكيل بعد اعتقالهم حينما كانوا مكبلي اليدين ومعصوبي الأعين، كما وتؤكد التقارير أن التنكيل طال أيضا المعتقلين صغار السن الذين تضمن القوانين حماية خاصة لهم.

ان (قوات الاحتلال) وهيا تمارس انتهاكات حقوق الانسان لا تقوم بجهد للتحقيق في الظاهرة ولا تقدم لوائح اتهام ضد الضالعين فيها، كما تتجاهل المؤسسة السياسية الإسرائيلية قضية تعرض المعتقلين لعنف الجنود. أن رجال المخابرات الإسرائيليين يعملون بشكل دائم على إساءة مُعاملة وتعذيب معتقلين فلسطينيين بدنيا, حيث تقوم إدارة مصلحة السجون العامة بحرمانهم من أبسط حقوقهم' والزج بهم في غرف تتسم بالبرودة، تنبعث منها روائح كريهة، نتيجة تسرب مياه الصرف الصحي داخلها إضافة إلى تعريتهم بشكل كامل ، والمس بمشاعرهم من خلال تمزيق المصاحف، ومصادرة أدواتهم الشخصية وصور أقاربهم والوثائق الخاصة بهم.

وان الأغلبية من المعتقلين الاطفال تعرضوا للتعذيب بوسائل مختلفة ومتعددة والتي منها:-

■ وضع الكيس في الرأس.
■الشبح.
■ الضرب

ورغم حظر التعذيب واستخدام العنف الجسدي والمعاملة القاسية ،الا ان دويلة الكيان الصهيونى تعتبر الدولة الوحيدة في العالم التي أجازت التعذيب وشرعته بقرار من المحكمة العليا الإسرائيلية، لتعطي بذلك رخصة للمحققين الإسرائيليين وأجهزة الأمن المختلفة في مواصلة تعذيب الأسرى والمعتقلين بأشكال وأساليب متنوعة منها الشبح بطرقه المتنوعة والعزل والضرب العنيف والتعذيب النفسي والحرمان من النوم ومن تناول الطعام وقضاء الحاجة، واستخدام أسلوب الهز العنيف والصدمات الكهربائية وتعريض المعتقل لتيارات هوائية باردة وساخنة وتهديده بأعتقال أفراد أسرته أو إغتصاب زوجته أو هدم بيته، وغيرها من الأساليب والأشكال الوحشية..

بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي في نهاية كانون الأول عام 2016، حسب تقارير هيئة شؤون الأسرى والمحررين، قرابة 7000 أسير؛ منهم قرابة 350 طفلًا قاصرًا (ما دون سن الـ 18 وفقًا للقوانين الدولية)، يعيشون ظروف القهر في سجون "عوفر" و«مجدو" و«هشارون" وسجن "جفعون" بالرملة التي زجت فيه أطفالًا من القدس ومناطق 1948؛ علمًا بأن سلطات الاحتلال اعتقلت خلال عام 2016 ما يقارب 1384 حالة في صفوف القاصرين، والذين شكلو ما نسبته 21٪ من مجموع الاعتقالات خلال عام 2016، والتي بلغت ما يقارب 7000 حالة اعتقال؛ وان محافظة القدس شهدت اعتقال ما يزيد عن 700 حالة في صفوف القاصرين المقدسيين.

وهؤلاء الأطفال يتعرضون لما يتعرض له الكبار من قسوة التعذيب والمحاكمات الجائرة، والمعاملة غير الإنسانية، التي تنتهك حقوقهم الأساسية، وتهدد مستقبلهم بالضياع، بما يخالف قواعد القانون الدولي واتفاقية الطفل.

إن ما تقوم سلطات الاحتلال، يشكل انتهاكاً لحقوق الأطفال الأسرى. ويخالف القانون الدولي، وخصوصاً اتفاقية الطفل المادة (16) التي تنص على: "لا يجوز أن يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة، أو أسرته أو منزله أو مراسلاته ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته" وتنص أيضاً على إن "للطفل الحق في أن يحميه القانون من مثل هذا التعرض أو المساس". ولا يراعي الاحتلال حداثة سن الأطفال أثناء تقديمهم للمحاكمة، ولا تشكل لهم محاكم خاصة. بالإضافة إلى أن الاحتلال يحدد سن الطفل بما دون ال16 عاماً، وذلك وفق الجهاز القضائي الإسرائيلي الذي يستند في استصدار الأحكام ضد الأسرى الأطفال إلى لأمر العسكري رقم "132"، والذي حدد فيه سن الطفل، بمن هو دون السادسة عشر، وفى هذا مخالفة صريحة لنص المادة رقم "1" من اتفاقية الطفل والتي عرفت الطفل بأنه(كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر.

يقبعُ نحو 300 طفل فلسطيني في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي، بينهم 8 فتيات قاصرات، و6 أطفال يقبعون في مراكز إسرائيلية خاصّة بالأحداث، فيما جرى اعتقال 353 طفلا على الأقل منذ مطلع العام الجاري 2018.

جاء ذلك في بيان أصدرته هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين ونادي الأسير الفلسطيني، بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، الذي يصادف 5 نيسان/ أبريل ..

وافادت تقارير اعلامية ان سلطات الاحتلال أصدرت 102 قرارا بالاعتقال المنزلي بحقّ أطفال غالبيتهم من القدس؛ منذ بداية شهر كانون الثاني/ يناير 2017 وحتّى نهاية شهر شباط/ فبراير 2018، بزيادة بنسبة 15.5 ٪ عن العام 2016"، مشيرا إلى أنّها "حوّلت 25 طفلا منهم للاعتقال الفعلي بعد انتهاء فترة الاعتقال المنزلي".

إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنفّذ العديد من الانتهاكات بحقّ الأسرى الأطفال منذ لحظة إلقاء القبض عليهم والطريقة الوحشية التي يتم اقتيادهم بها من منازلهم في ساعات متأخرة من اللّيل، وتوصف هذه الانتهاكات بالجرائم، ومنها إطلاق الرصاص الحيّ بشكل مباشر ومتعمّد خلال عمليات الاعتقال، نقلهم إلى مراكز التحقيق والتوقيف وإبقائهم دون طعام أو شراب، استخدام الضرب المبرح، توجيه الشتائم والألفاظ البذيئة إليهم، تهديدهم وترهيبهم، انتزاع الاعترافات منهم تحت الضغط والتهديد، إصدار الأحكام غيابيا، فرض أحكام وغرامات مالية عالية، وغير ذلك من الانتهاكات اليومية التي يوثّقها محامو هيئة الأسرى ونادي الأسير".

وتفيد حركة الدفاع عن الأطفال في فلسطين ان 1260 طفلا تعرضوا للاعتقال خلال عام 2016، بينهم 330 طفلا تتراوح أعمارهم بين 12–15 عاما

وأشارت هيئة شؤون الأسرى ونادي الأسير إلى إن "إسرائيل اعتقلت منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر عام 2000، ما لا يقل عن 7000 طفل فلسطيني، كما أن العديد من الأطفال الذين اعتقلوا وهم أقل من السّن القانوني اجتازوا سن الثامنة عشرة وما زالوا في الأسر. ومنذ منذ انطلاق الهبّة الشعبية في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2015، ارتفع عدد الأطفال الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي إلى أعلى مستوى له منذ شهر شباط/ فبراير 2009، ووصل إلى أكثر من 400 طفل في بعض الأشهر، وكان من بينهم 116 طفلا تراوحت أعمارهم بين 12 و15 عاما، وهو أعلى رقم مسجّل منذ شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2008، العام الذي بدأت فيه 'مصلحة السجون الإسرائيلية' بالإفصاح عن أعداد الأطفال المعتقلين لديها".

وتواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعمالها الارهابية والقمعية بحق الأسرى الأطفال وفرض قوانين القوانين العنصرية التي تشرّع إصدار أحكام عالية بحق الأطفال، وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من عشر سنوات وحتّى الحكم المؤبد .

أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعتقل وتحاكم أطفال قاصرين في محاكم عسكرية وتتعامل معهم كالبالغين وتفرض عليهم إجراءات لا إنسانية بما يخالف كافة الشرائع والاتفاقات الدولية.

وما من شك بان الأسري الاطفال المعتقلين في سجون الاحتلال يخضعون الي أبشع أنواع التعذيب بالإضافة الي حرمانهم من مواصلة تعليمهم وحياتهم الاجتماعية وتفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي الرقابة عليهم وتتابعهم وتحد من حريتهم لأنهم بالأساس يطالبون بحقوقهم بالعيش بحرية واستقلال .

وتبقي الإشارة هنا الي ضرورة قيادة تحرك عربي وإسلامي فاعل لنصرة الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية، وتفعيل ملفهم دوليا للإفراج عنهم والتوجه إلى محكمة لاهاى الدولية لاستصدار فتوى حول وضع وقانونية اعتقال الأسرى الفلسطينيين من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، الذى لا يغترف بهم كأسرى حرب وفق ما أقرت به المعاهدات الدولية.

رئيس تحرير جريدة الصباح
www.alsbah.net

وزارة الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين
المجتمع الدولي مطالب بالوفاء بمسؤولياته تجاه الأطفال الفلسطينيين وتوفير الحماية القانونية لهم

دولة فلسطين — وزارة الخارجية — MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS — STATE OF PALESTINE

بمناسبة اليوم العالمي للطفل، تؤكد وزارة الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين، على حق الأطفال الفلسطينيين في التمتع بالحماية القانونية والفرص التي يستحقونها، بالإضافة الى حقهم بالعيش في حياة أمنة خالية من التهديدات بسبب انتهاكات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي المنهجة وواسعة النطاق.

منذ بداية الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي طويل الامد للأرض الفلسطينية، أي منذ أكثر من خمسين عاماً، تعرضت أجيال من الأطفال الفلسطينيين للإرهاب، وانعدام الأمن، والظلم. ففي العام الحالي 2018، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 52 طفلاً فلسطينياً واعتقلت أكثر من 900 طفل فلسطيني؛ 270 طفلاً منهم ما زالوا يقبعون في سجون الاحتلال الإسرائيلية حتى اللحظة.

يتعرض الطفل الفلسطيني لشتى أساليب المعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة منذ لحظة الاعتقال واثناء التحقيق معه بالإضافة الى تعريضه للتعذيب والحبس الانفرادي بشكل يخالف كافة المواثيق الدولية، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل واتفاقية جنيف الرابعة، والتي جميعها تنص على ضرورة صيانة وحماية حقوق الأطفال على رأسها حقهم في العيش بكرامة وعدم تعرضهم للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية بشكل مطلق، إضافة الى انتهاك السياسة الجنائية الدولية للأحداث التي تنص على ان اعتقال الأطفال ومحاكمتهم يجب الا يكون الا كملاذ أخير لا بديل له.

كذلك تعيق قوات الاحتلال الإسرائيلية وسياسة الترهيب التي تمارسها الأطفال الفلسطينيين من ممارستهم حقهم في التعليم، فتأثر ما يزيد عن 80,279 طالب فلسطيني خلال عام 2017 من ممارسة حقهم في التعليم من خلال إعاقة وصولهم الى المدارس وانتهاك حقهم في الحركة بسبب الحواجز العسكرية، والاعتداءات المتكررة على المدارس بما فيها الاعتداء على الطلاب والمعلمين والممتلكات.

بمناسبة اليوم العالمي للأطفال، تؤكد دولة فلسطين على واجب المجتمع الدولي احترام القانون الدولي والمعاهدات الدولية وواجب الوفاء بمسؤولياته تجاه الأطفال الفلسطينيين من خلال توفير الحماية القانونية لهم، بالإضافة الى مسؤوليتهم في مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على انتهاكاتها غير القانونية بحق الأطفال الفلسطينيين. وبمناسبة هذا اليوم، تؤكد وزارة الخارجية والمغتربين على أن دولة فلسطين لن تتردد باللجوء الى استخدم جميع الآليات والادوات القانونية المتاحة لضمان حماية حقوق الأطفال الفلسطينيين وعيشهم بكرامة وانسانية.

elmouatan@Gmail.com
المواطن

(5300) طفل منذ اندلاع انتفاضة القدس في اكتوبر 2015

■■بقلم: عبد الناصر فروانة

قال الأسير المحرر والباحث المختص بشؤون الأسرى، عبد الناصر فروانة، مدير موقع: فلسطين خلف القضبان، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وظفت كافة طاقاتها وامكانياتها واستخدمت كافة أشكال القمع والاعتقال التعسفي ووسائل التعذيب والقتل لمواجهة "انتفاضة القدس"، في محاولة منها لردع الفلسطينيين وكبح إرادتهم وبث الرعب والخوف في نفوسهم بهدف دفعهم لعدم المشاركة في فعالياتها، وضمان عدم ديمومتها وتطور آدائها وفعلها.

وتابع: ولعل من أخطر ما شهدته "انتفاضة القدس" تصاعد الهجمة الاسرائيلية بحق الطفولة الفلسطينية، وارتفاع أعداد المعتقلين من الأطفال، ذكورا واناثا، بالإضافة الى اتساع الانتهاكات والجرائم بحقهم، وإقرار مجموعة من القوانين والقرارات التي تهدف الى توسيع اعتقال الأطفال وتغليظ العقوبة والأحكام الجائرة بحقهم وتشديد الاجراءات التعسفية ضدهم، مما فاقم من معاناتهم ومعاناة ذويهم.

وكشف فروانة الى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت نحو (5300) طفل فلسطيني منذ اندلاع "انتفاضة القدس" في الأول من تشرين أول/أكتوبر 2015، وهؤلاء يشكلون ما نسبته (24٪) من اجمالي الاعتقالات خلال الفترة المستعرضة (انتفاضة القدس). وهذا يشكل انتهاكا فاضحا لكافة المواثيق والأعراف الدولية، التي جعلت من اعتقال الأطفال ملاذا أخيرا، وجعلت من لجوء القاضي إلى الحكم بسجن طفل ما، وإن كان ولا بد منه كاستثناء، فليكن لأقصر فترة زمنية ممكنة، فيما سلطات الاحتلال عمدت الى أن يكون اعتقالهم هو القاعدة والملاذ الأول ولأطول فترة ممكنة، وتكاد تكون كافة الأحكام الصادرة بحقهم مقرونة بفرض غرامات مالية.

وأوضح فروانة بان كافة المعطيات الاحصائية تؤكد أن اعداد المعتقلين من الأطفال بمختلف المراحل العمرية قد ارتفع بشكل مضطرد وبوتيرة متصاعدة منذ العام 2011، وارتفع أكثر منذ اندلاع "انتفاضة القدس"، وان شهادات الأطفال المعتقلين، تكشف حجم الانتهاكات والجرائم المقترفة بحقهم، فيما كافة الوقائع تؤكد على أن الاستهداف الإسرائيلي للأطفال الفلسطينيين يندرج في إطار سياسة ممنهجة ورسمية.

واشار فروانة الى ان واحدة من الفتيات اللواتي اعتقلن خلال "انتفاضة القدس" استشهدت بعد اعتقالها بشهرين وهي الفتاة "فاطمة طقاطقة" (15 عاما) من بلدة بيت فجار جنوب بيت لحم، والتي اعتقلت وهي مصابة ودخلت في غيبوبة، ورغم خطورة وضعها الصحي إلا أن سلطات الاحتلال أبقتها رهن الاعتقال ورفضت الإفراج عنها، ولم تقدم لها الرعاية الصحية اللازمة مما أودى بحياتهاواستشهدت بتاريخ 20 آيار/مايو 2017.

ورأى فروانة أن الاحتلال بات يهابهم ويخشى مستقبلهم، لذا وظف كل أجهزته الأمنية وأدواته القمعية لردعهم وبث الرعب ليس في نفوسهم فقط، وانما لدى أسرهم وعائلاتهم أيضا.

بهدف تشويه واقعهم وتدمير مستقبلهم والتأثير على توجهاتهم المستقبلية بصورة سلبية.

وحذر فروانة من خطورة الاستهداف الإسرائيلي المتصاعد للأطفال الفلسطينيين، وتأثيرات الانتهاكات والجرائم المروعة التي تقترف بحقهم، وتداعيات الاعتقال والسجن على واقعهم ومستقبلهم.

ودعا فروانة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) وكافة المؤسسات الدولية التي تُعنى بالطفل وحقوق الإنسان، الى التدخل العاجل لحماية الطفولة الفلسطينية من الاستهداف الإسرائيلي المتصاعد، والتحرك الجاد لوقف الاعتقالات التعسفية في صفوف الأطفال، والعمل على اطلاق سراح قرابة (300) طفل ما زالوا يقبعون في سجون الاحتلال الاسرائيلي.

elmouatan@Gmail.com المواطن